الدراسات السياسية

ماهية الإنتقال الى الديمقراطية

أ.م.د.مهدي جابر مهدي **م.م.تارا عمر محمد**
كلية قانون والسياسة- جامعة صلاح الدين كلية العلوم السياسية- جامعة السليمانية

المقدمة

سميت فترة منتصف السبعينات*من القرن المنصرم ومابعدها بحقب الديمقراطية لا بل من الناحية السياسية أصبحت الديمقراطية والإنتقال اليها لغة العصر ويجب أن يجدها كل من يريد مواكبة العصر، بناءً على ذلك شكلت قضية الإنتقال الى الديمقراطية مبحثا رئيسا في علم السياسة، من جهة بسبب الإنعطاف الفكري الحاد في وعي النخب المثقفة بأتجاه هذا الموضوع في الجانب النظري، ومن جهة أخرى تعرض المشهد الدولي لموجه إنتقالات من الحكم السلطوي شكلت ما أسماها (صموئيل هنتنغتونS.Huntington) بالموجة الثالثة** من السيرورة الديمقراطية وأدى الى تعميم الديمقراطية بل أصبحت هذه الموجة عالمية في مداها وعليه سقطت ديكتاتوريات كانت قائمة منذ زمن طويل وحلت محلها أنظمة أعتنقت الديمقراطية،

* يرى لاري دايموند إن منتصف السبعينات هو نقطة التحول الديمقراطي عندما تمت الإطاحة بالحكم الديكتاتوري في البرتغال في ٢٥/نيسان/١٩٧٤، والذي دام حوالي ٥٠ عاما. للتفاصيل: لاري دايموند: روح الديمقراطية- الكفاح من أجل بناء مجتمعات ، ت: عبد النور الخراقي،الشركة العربية للأبحاث والنشر، ط١، بيروت، ٢٠١٤،ص٢٢.

** يقر هنتنغتون بثلاث موجات للتحول الديمقراطي إضافة الى الموجات المضادة لهذه التحولات، الموجة الطويلة الأولى من التحول الى الديمقراطية ١٨٢٣- ١٩٢٦ الموجة المضادة لها ١٩٢٢- ١٩٤٢، الموجة القصيرة الثانية ١٩٤٣- ١٩٦٣ الموجة المضادة لها ١٩٥٨- ١٩٧٥ الموجة الثالثة تبدأ من عام ١٩٧٤ وإبتدءت بالبرتغال وأمريكا اللاتينية ثم إكتسحت الدول الشيوعية. صموئيل هنتنغتون: الموجة الثالثة – التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ت : عبد الوهاب علوب ، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ، ط١، بيروت ، ١٩٩٣،ص٧٤. وتم الإنتقال في أكثر من أربعين دولة بين عامي ١٩٧٤-٢٠٠٥ ونتيجة لذلك قفز عدد الأنظمة الديمقراطية من أربعين الى تسعة وثمانون دولة. غيورغ سورنسن: الديمقراطية والتحول الديمقراطي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ط١ ،٢٠١٥، ص٦٢ومابعدها.

إضافة الى ما واجهته هذه العملية من الصدمات دون عبور طبيعي في الجانب التطبيقي حيث مع مرور الوقت ثمة سيرورة جامعة بين التقدم في بعض البلدان والإنتكاسات في بلدان أخرى كما لايعد العديد من البلدان التي شاهدت عملية إنتقال قد حققت ديمقراطيات كاملة بل إنها في المراحل المبكرة من الإنتقال إليها.([1]) كل ذلك وعلى مدى حوالي العقود الماضية أدى الى ظهور العديد من الدراسات تناولت هذه القضية على مستويات مختلفة ودراستنا تقع ضمنها.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في حيوية الموضوع إرتباطا بالإطار العام عالميا طالما أصبحت الديمقراطية والإنتقال اليها الشغل الشاغل في العالم لاسيما بعد موجات الإنتقال وموجات مضادة إنتكاسية أصابت هذه العملية بالذات في العالم العربي في الالفية الثالثة لذلك تم محاولة إعداد دراسة منهجية أكاديمية للإطار النظري لمفهوم هذا الموضوع إضافة الى جانبها العملي متلائمة مع تلك الأهمية بهدف قد تقربنا هذه الدراسة من الصواب.

وهنا تثار مجموعة من التساءلات حول إشكالية البحث ، وهي ماذا نقصد بالإنتقال الى الديمقراطية؟ وماهي المقاربات النظرية المفسرة لها؟ وماهي المفاهيم المتشابهة لها والمتداخلة معها؟ وماهي الآليات التي بموجبها يتم تحقيقها؟ وما هي مراحل سيرورتها؟ وماهي الأسباب والمحفزات التي تدفعها؟ وللإجابة على هذه التساءلات لابد الإنطلاق من فرضية مفادها إن الإنتقال الى الديمقراطية هي المراحل الأولية لعملية بناء النظام الديمقراطي والإنتقالة الحقيقية لترسيخ الديمقراطية، إنها قابلة للنكوص والتراجع كما قابلة للتطور والترسيخ وهي عملية شمولية مميزة بتعدد الأوجه والأنماط والمراحل ونجاحها بحاجة الى شروط إقتصادية سياسية إجتماعية ثقافية كما إنها مبررة بأسباب تدفعها ووفقا لآليات محددة لها. وبغية إثبات هذه الفرضية أستخدمنا أكثرمن منهج علمي لعل أبرزها المنهج الوصفي والتأريخي والتحليلي النظمي. على هذا الغرار وللحصول على طروحات علمية تم تنظيم هيكلية الدراسة بالشكل الآتي، حيث خصصنا المبحث الأول لتناول الإطار النظري لمفهوم الإنتقال الى الديمقراطية. وجاء المبحث الثاني ليتطرق الى آليات الإنتقال الى الديمقراطية وأسباب ومحفزات نجاحها .

المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم الإنتقال الى الديمقراطية :

تكتسب المفاهيم العلمية وتحديد مضامينها الدقيقة أهمية متزايدة في تحليل علم السياسة وظواهرها من حيث تمثيلها الأساس والمعيار الذي تقوم عليه الدراسة في جانبها التطبيقي وتقويم الواقع السياسي و وضع الحلول والمعالجات لمشاكلها في إطار الترابط بين

[1]) للتفاصيل : صموئيل هنتنغتون ، المصدر نفسه ، ص٢٠ وما بعدها .

النظرية والتطبيق. وطالما يعد المصطلح أساس المفهوم والإدراك، لذا نسعى لتعريف الإنتقال الى الديمقراطية وتحديد نظرياتها والمفاهيم المرادفة لها بهدف تفكيكها وتحليلها من مختلف جوانبها وأبعادها من أجل فهمها والتعاطي معها بحثا عن حقائقها من خلال أطر مفاهيمية وأبنية نظرية وبأدوات ووسائل منهجية معينة من أجل الإقتراب من مصداقيتها والتيقين منها، وبالتالي بناء فهم متكامل لها حتى نحدد صورة واضحة لها.

المطلب الأول: في معنى الإنتقال الى الديمقراطية :

يشير لفظ الإنتقال الى التحول من مرحلة الى أخرى أو من حال الى حال أو من فكر الى آخر أو من نظام الى أخر.([1]) وكلمة الإنتقال تقابلها في اللغة الإنجليزية كلمة (transition) التي تعني مرور أو تحول أو عبور من حالة معينة أو من مرحلة معينة أو مكان معين الى مرحلة أو مكان آخر([2]). والإنتقال الى في اللغة بمعناها العام يحيل الى إنتقال شئ من وضع الى أخر أي نقله نقلاً فإنتقل مع تحقيق تطور وتقدم بالنسبة للوضع السابق فيكون الوضع الجديد مغاير للأول في صفاته وخصائصه.([3]) ويعرف (هودسن Hudson) الإنتقال الى الديمقراطية بأنها عملية التي تصبح من خلالها ممارسة السلطة أقل تعسفا وأقل إستثناءَ للآخرين.([4]) كما يعرف الإنتقال الى الديمقراطية بأنها عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو إمتداد هذه القواعد لتشمل أفراداً أو موضوعات لم تشملهم من قبل إذاً هي عمليات وإجراءات يتم إتخاذها للإنتقال من نظام غير ديمقراطي الى نظام ديمقراطي.([5]) وبرأينا أيضا الإنتقال من مرحلة معينة في بناء وتطور النظام الديمقراطي الى مرحلة أرقى هو المقصود بالإنتقال الديمقراطي. والإنتقال الى الديمقراطية المقصود به هو الفترة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر ويتحدد معنى الإنتقال من جهة بإنطلاق عملية إنحلال النظام التسلطي ويتحدد من جهة أخرى

---

[1]) إبراهيم مصطفى وأخرون: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية ، ط٣، مصر، ٢٠٠٤.ص ٦١. كذلك ينظر: مجموعة من كبار اللغوين العرب: المعجم العربي الأساس ، المنظمة العربية لتربية والثقافة والعلوم ، د. ت ، ص١٢٢٢-١٢٢٦.

[2]) Webstres New English Dicitionary , London , Newyourk, longman,1990, p548 .

[3]) إبن منظور: لسان العرب، دار المعارف، بيروت، ص ٤٥٢٩.

[4]) Micheal .Hudson, Democratization and the Problem of Legitimacy in Middle East Politics, Middile East Studies Associstion Balletine , vol . 22 . no 2 1983 , p157 .

[5]) Josef Richard, Democratizetion in Africa after 1989, comparative and theoretical perspectives ,comparative politics, vol 29 , April 1997 ,pp 370-371 .

بأقامة نوع من الديمقراطية أو عودة بعض أشكال الحكم السلطوي أو نشؤ بديل ثوري.([1]) ومن الجائز أيضا أن تنتج هذه التحولات نظاما هجينا أو تنحدر بالكامل نحو الفوضوية.([2]) وكل ذلك يعتمد ويقترن بطبيعة التحولات ومدى تأثيرها في تحقيق الإستقرار في النظامين السياسي والإجتماعي. وبالتالي عملية الإنتقال الى الديمقراطية ليست بسيطة ولا سهلة ولا خطية أو أحادية الإتجاه بل عكس ذلك تماما إنها صيرورة مركبة ومتشابكة ومتعرجة ومتداخلة الصعد، فهي تفترض التحول من الحال غير الديمقراطي أو ما قبل الديمقراطي الى ديمقراطية ضمن مسار تتفاعل فيه كل المكونات الأساسية للجماعة الوطنية وإعتماد على قيادات تتملك ما يلزم من الكفاءة والنزاهة والإلتزام والصدقية لتعبئة ماهو مشترك بين الإتجاهات والتيارات والقوى كافة لبلورة مرجعية ديمقراطية جامعة. ([3])

فمن بين ما يميز الإنتقال الى الديمقراطية أن قواعد اللعبة السياسية غير معينة وغير محددة بصورة دقيقة ومطلقة ليست بسبب أنها تظل في تغير وتدفق مستمر بل لأنها عادة موضوع إعتراض وإختلاف. والنشطاء الفاعلون يتصارعون ليس لتلبية مصالحهم الأثنية و/أو مصالح أولئك الذين يزعمون تمثيلهم فحسب، بل من أجل تحديد القواعد والإجراءات التي ستحدد هوية الفائزين والخاسرين المحتملين في المستقبل تشكيلتها وبالفعل فأن هذه القواعد الناشئة كفيلة بأن تقرر الى حد كبير أية موارد يمكن إنفاقها شرعيا في الحلبة السياسية ومن هم الفاعلون المسموح لهم بدخول هذه الحلبة ، والمؤشر النموذجي لبدء الإنتقال هو عندما يجبر الحكام السلطويون وأنظمتهم السياسية ليكونوا ديمقراطيا بإتجاه تأمين المزيد من الضمانات لصالح حقوق الأفراد والجماعات تحت ضغط المجتمع.([4])

ويقصد (غرايم جيل-Gill) بمرحلة الإنتقال الى الديمقراطية الفاصل أو الفسحة بين نظام سياسي وآخر وسمته الأساسية اللايقين لأنها ربما يؤدي الى الديمقراطية أو يؤدي الى شكل آخر من الحكم السلطوي ، فالإنتقال تتسم بمعايير بنيوية وسلوكية غير مؤهلة للتنبؤ بحصيلتها، الأمر الذي يؤدي الى الشك وعدم الوضوح، ويقول جيل مشيرا الي دراسة أودونيل وشميتر إن العوامل

---

[1])غيليرمو أودونيل وفليب شميتر: الإنتقالات من الحكم السلطوي، معهد دراسات الاستراتيجية، بغداد- بيروت ، ٢٠٠٧، ص٢١.

[2]) Khagram Sanjeev, Demecracy and Democratization in Africa, Aplea pragmatic possibilism , Africa today , vol . 40 . no . 4 , 1993 , pp60-61 .

[3]) د. محمد نور الدين أفاية: الديمقراطية المنقوصة، من ممكنات الخروج من التسلطية وعوائقه،منتدى المعارف ، ط١ ، بيروت، ٢٠١٣ ،ص ٩١-٩٢ .

[4]) نقلاً : غيليرمو أودونيل و فليب شميتر ، مصدر سابق ، ص٢١ -٢٢ .

البنيوية قد تساعد على رسم ملامح عملية الإنتقال لكن هنا أقل بروزاً مما عليه من الظروف الإعتيادية حيث توجد درجة عالية من غموض المواقف وعدم كفاية المعلومات والإلتباس في الدوافع والمصالح وميوعة أو حتى غموض الهويات السياسية كما مواهب وكفاءات الأفراد وقواعد اللعبة غير محددة وكل ذلك له تاثير في تقدير المحصلة.([1]) وإستنادا الى هذه الرؤية العلمية يمكننا القول إن هذه العملية لا تتحقق بشكل سلس وإنما عبر صراعات تصل أحيانا الى الصدام بين القوى الداعمة للتغيير والأخرى كابحة له. ويرى (كاروتيرزCarothers) أن الإفتراض الأتوماتيكي لدى ناشري الديمقراطية خلال سنوات ذروة الموجة الثالثة من أن كل بلد يتحرك بعيداً عن الديكتاتورية كان في الغالب إفتراضاً غير دقيق بل مضلل، فبعض تلك البلدان لم تدمقرط في الأصل ولم يأخذ بعضها الآخر إلا النزر اليسير من ملامح الديمقراطية، بينما هي لم تبدر غير إشارات بسيطة من الديمقراطية وبدون أن يكون لديها أيه أجندة للديمقراطية.([2]) وبالتالي إن الإنتقال لايعني آلية ميكانيكية صوب الديمقراطية تفضي إليها تلقائيا.

وهنا نحاول أن نحدد أين الإنتقال الى الديمقراطية من(الإنتقال أو التحول الديمقراطي)[*] وماهي طبيعة الأنظمة السياسية التي تتشكل في هذه المرحلة؟

مفهوم الإنتقال الديمقراطي من الناحية النظرية يشير الى مرحلة وسيطة تشهد في غالب الأعم مراحل فرعية يتم خلالها تفكيك النظام التسلطي القديم وبناء نظام ديمقراطي جديد، أي إنها تمثل الإنسلاخ التام عن النظام التسلطي والتحول نحو الديمقراطية لايقف عند التحولات الجزئية التي تنشيء أنظمة غير ديمقراطية بل إنتقالات حقيقية لبناء النموذج الديمقراطي شكلاً ومضموناً، وهذه المرحلة تكون مفتوحة على عدة مسارات لكل منها شروطه ومعطياته، حيث ممكن أن يكون المسار نحو ترسيخ الديمقراطية أو نحو العودة الى النظام ماقبل الديمقراطي بأنواعه المختلفة أوتبلور صيغة جديدة من النظام السياسي. أي الإنتقال الديمقراطي ينتشر على خط متصل يقع على أحدى أطرافها النظام الديمقراطي، وعلى الطرف الآخر يقع النظام غير ديمقراطي وتقع في الوسط أنظمة هجينة (Hybird Regims) تجمع صفات الطرفين وذلك في

[1]) غرايم جيل: ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني، ت: شوكت يوسف، دار التكوين النشر، دمشق، ٢٠٠٩، ص٦١.

[2]) Thomas Carothers, The end of the Fiansition Paradigm , in Thomas Carothers , Critical Mission ,Essays on Democracy promotion , Washington DC Carngie Endowment for International Peace 2004 , pp 168 -176 .

[*] هنا نستخدم الإنتقال الديمقراطي و التحول الديمقراطي في السياق ذاته.

مرحلة الإنتقال الى الديمقراطية، وعليه طالما إن الإنتقال الديمقراطي هي عملية مميزة بتعدد الأوجه والمراحل ومعقدة بتطبيقاتها وتتداخل في تشكيل مساراتها ونتائجها عوامل عديدة خارجية وداخلية إقتصادية إجتماعية ثقافية ترتبط بتحولات في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع ممارس السلطة.([1]) فإن الإنتقال الى الديمقراطية يشكل المراحل المبكرة من سيرورة الإنتقال الديمقراطي والتي تتسم بعدم التأكيد، كما يتضمن مخاطر الإرتداد مرة أخرى الى نظام سلطوي جنبا الي جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد، قد تكون مصحوبة بمرحلة ترسيخ الديمقراطية أو العودة الى نقطة البداية أو حتى الإنجراف نحو الحروب الأهلية والفوضى ، وقد تستمر وقتا طويلا بهذه السمات دون التحول الى مرحلة ترسيخ الديمقراطية.

إجمالا نقول إن الإنتقال الى الديمقراطية هي المراحل الأولية للإنتقال الديمقراطي ويتم فيها زوال النظام القديم من خلال رموزه الأساسية بدرجة رئيسية وذلك يعني بناء مستويات أخرى للنظام الديمقراطي، التي تقع في منطقة سياسية رمادية (Gray politica zon) أو ضبابية (Foggy zon) وهي أنظمة لا ديمقراطية خالصة ولاغير ديمقراطية خالصة بالمعنى الكلاسيكي بل إنها نظم هجينة قادرة على الإستمرارية.([2]) وتعددت أوصاف الديمقراطية الهجينة عند الباحثين، فيطرح (لاري دايموند L.Diamond) عدة مفاهيم بشأنها منها الديمقراطية المشوهة (Defectiv Democracy) ومن أشكالها الديمقراطية الإقصائية (Exclusiv Democracy) والديمقراطية الخاضعة للسيطرة (Domain Democracy) والتسلطية الإنتخابية (Electoral Authoritariansim) أو تسلطية تنافسية (Competitive Authoritariansim).([3]) ويطلق عليها فريد زكريا الديمقراطية غير الليبرالية (liberal Democracy) و(غوردون مينز G.Means) يسميها شبه التسلطية (Semi Authoritariansim) أوتسلطية ناعمة (Soft Authoritariansim).([4]) وممكن نسميها ديمقراطية الواجهة أو ديمقراطية تسلطية بسبب غلبة

---

[1]) د.بلقيس أحمد منصور: الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، مكتبة مدبولي،القاهرة،ط١ ،٢٠٠٤،ص٢٨. كذلك ينظر: د.علي الدين هلال:الديمقراطية وهموم الإنسان العربي، في مجموعة مؤلفين ، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،١٩٨٣، ص١١.

[2]) Thomas Carothers ,The End of Transition Paradim, Jorurnal of Democracy, vol.13, no.1, 2002, pp9-10.

[3]) Larry Diamond, Election with out Democracy ,Thinking about Hybrid Regimes, Ibid ، ٣، no .2 , vol. 13 April 2002 , p p12-35.

[4]) معتز بالله عبدالفتاح : الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوطات الخارج، مجلة المستقبل العربي ، ع/٣٢٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أبريل/٢٠٠٦، ص١٧-١٨.

الشكل على المضمون. وعليه فمثل هذه الأنظمة لم ترى إنتقالا حقيقيا بقدر ما هي تعديلات سطحية يبادر بها النظام بتبني مظاهر الديمقراطية دون جوهرها للتكييف في مواجهة الضغوط وإنعاش شرعيتها، أي هذه الأنظمة تتسم بالإنفتاح وفسح هامش نسبي

من الحرية وتحرك المعارضة مايجعلها في خطوات قريبة من تحقيق الإنتقال الديمقراطي من النظم
تسلطية مطلقة.([1])

وبناءً على ذلك فالأنظمة الهجينة هي نظم لا تعد غير ديمقراطية خالصة بالمعنى التقليدي للأنظمة المغلقة ولاتكون في الوقت نفسه ديمقراطية خالصة وناضجة بل تجمع وبدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة ملامح وعناصر النظامين معا. وهذه الأنظمة التي تتشكل في مرحلة الإنتقال الى الديمقراطية باتت ظاهرة عالمية لذلك نرى على الرغم من أن حوالي مائة دولة شملتها الموجة الثالثة من الإنتقال الديمقراطي على مستوى العالم وبعد حوالي أكثر من ستة عقود على بدء هذه الموجة فإن أغلبية هذه الدول لم يقم فيها نظم ديمقراطية مستقرة راسخة بل أنظمة هجينة لذلك ممكن نسمي الإنتقال الى الديمقراطية مرحلة الإنتقالة الأولى (First Transition) طالما (أودونيل O'Donnell) يستخدم الإنتقالة الثانية(Secand Transition) للتعبير عن عملية الترسيخ الديمقراطي بإعتباره نظام مؤسسي ومستقر يجسد بشكل حقيقي وفعال قيم الديمقراطية وعناصرها وآلياتها.([2])

وفي دراسة ل(ستيفن كينغ King) يرى إن الإنتقال الى الديمقراطية لن تتجاوز حدود التسلطية التي يدخل إصلاحات محدودة لاتعدو أن تكون تحسينات شكلية الديمقراطية وتجديد التسلطية وإنتقاله من نمط فرعي آخر للتسلطية، وهذا ما أقر به كل من (أودونيل وشميتر و وايتهيد) حيث فضلوا مصطلح الإنتقال من التسلطية بدل الإنتقال نحو الديمقراطية لأن المصطلح الأول يقبل عدة إحتمالات، فإذا كان أحد الإحتمالات هو ترسيخ الديمقراطية فإن بقية إحتمالات تتراوح مابين بناء نظام هجين أو العودة الى تسلطية جديدة وهذا ما شهدته المنطقة

[1]) Michael Mcfaul, Transition from Post Communism, Ibid vol.16, no.3, july2005, p7.

[2]) GullermoO'Donnell,Delegative Democracy, Journal of Democracy,vol. 5,no. 1,January, 1994, p17.

العربية منذ بداية تسعينات القرن الماضي.([1]) والنظم الهجينة تنتشر عادة في الدول التي يصفها بيت الحرية (Freedom Hous) في تقريره السنوي عن الحرية في العالم على أنها دول حرة جزئيا مقارنتة بمجموعتي الدول الحرة والدول غير الحرة وذلك إستنادا الى مقياس بين مدى توفر الحقوق المدنية والحريات السياسية للمواطنين.[*]

وأخيرا نرى أن الإنتقال الى الديمقراطية هي عملية مرحلية معينة ضمن عدة عمليات مرحلية تدريجية للإنتقال الديمقراطي، تتحول فيها المجتمعات من نظام ديكتاتوري الى نظام لديه مؤشرات دالة على مبادئ وقيم ومؤسسات وأليات الديمقراطية من خلال إجراءات شتى ترتبط بطبيعة النخبة والأحزاب السياسية ونمط الثقافة السياسية والبنية المؤسساتية والوظيفية للسلطة السياسية،وتتميز هذه المرحلة بتذبذب وعدم الإستقرار كما أنها تشمل الجانب الإجرائي أكثر من الجانب الثقافي وفي هذا السياق يمكن أن تتحول الديمقراطية الى مجرد شعارات ودعوات وهمية في ظل نظام تسلطي تقليدي قديم أو جديد أو بالإمكان الإستمرار والتوجه نحو ترسيخ وإنضاج الديمقراطية وتحقيق الإنتقال الديمقراطي .

المطلب الثاني: المداخل أو المناهج أو المقاربات النظرية لتفسير الإنتقال الى الديمقراطي [*]:

حظيت قضية الإنتقال الى الديمقراطية بأهتمام متزايد في الأدبيات السياسية والسيوسولجية المعاصرة ، ما يمكن تفسيره بالتقاطع بين التيارات الفكرية والتطورات الواقعية، فمن هذا السياق وفي فترة عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي ظهرت حجج جديدة ومثيرة حول تعميم الديمقراطية وضرورة الإنتقال إليها، مما جعل هذه القضية تتمتع بالأولوية في البحث السياسي بهدف التوصل الى تعميمات نظرية لتفسير عملية الإنتقال الى الديمقراطية تتجاوز

[1])Stephn J.King, The New Athoritrianism in the Middle East and North Africa, Bloomington In Indiana University Press ,2009,p18-19. And:Saliba Sarsar, Quantifing Arab Democracy, Democracy in the Middle East ,Middle East, Quarterly ,summer 2006 ,pp21-28.

[*] وفقا لتقريرعام ٢٠١٦ لبيت الحرية قد بلغ عدد الدول الحرة ٨٦ دولة من إجمالي ١٩٥ دولة شملها التقرير أي نسبة٤٤% فيما بلغ عدد الدول الحرة جزئيا ٥٩ دولة أي ٣٠% وعدد الدول غير حرة ٥٠ دولة أي ٢٦% وهو ما يعني أن حوالي ٣٠% من دول العالم تعيش في ظل أنظمة هجينة .على الموقع الألكتروني التالي بتأريخ ٢٠١٦/١١/٢٨.

www.freedom hous.org\report\freedom world\2016.

[*] تستند على نفس النظريات لتفسير الإنتقال الديمقراطي لأن المنظرين طرحو هذه المقاربات لجميع أنواع الإنتقالات.

نموذج واحد يصلح لكل زمان ومكان. وهنا بالإمكان تصنيف المناهج النظرية الشائعة لتفسير الإنتقال الى الديمقراطية بالشكل التالي :

١: المدخل التحديثي(Modernization Entrance)* : المدخل الذي يربط بين نجاح عملية الإنتقال الى الديمقراطية الليبرالية ومستوى التحديث المتعلق بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية وأبرز منظريه (ليبست Lipset) الذي أقر أن الأمم الأكثر ثراءاً أقدر على إدامة الديمقراطية.([١]) وقصدنا هنا ليس وجود الثروة بحد ذاتها ولكن التوظيف السليم للثروة يساعد على التوجه الديمقراطي والإنتقال اليها. لعل كان أهم ممثل لهذا المدخل هو (أدم سمث Adam Smith) بإعتباره أول من عبر عن هذا الإتجاه من خلال دعوته لليبرالية السياسية كشرط ضروري لفعالية أداء السوق وتحقيق الحرية الفردية والمنافسة والنمو الإقتصادي كما أكد كل من لوسيان باي وسدني فيربا على أن التحديث السياسي يساعد على تحقيق الديمقراطية.([٢]) لأنها تهدف الى:([٣])

أ: تعزيز سلطة الدولة المركزية من جهة وإضعاف نفوذ مصادر السلطات التقليدية من جهة ثانية.

ب: دعم صلاحيات التخصصية في المؤسسات السياسية لسهولة تحديد المهام والأدوار والوضائف بوضوح.

ج: زيادة نطاق المشاركة الشعبية في إطار عملية التنسيق والتفاهم والإتصال بين المواطنين والنظام السياسي.

---

*التحديث هي عملية تستهدف زيادة فاعلية سيطرة المجتمع وتوجيهها إجتماعيا وسياسيا وإقتصاديا ، أما التحديث السياسي هي عملية تهدف الى تنمية قدرات مؤسسات الحكومة لزيادة فاعليتها ورفع مستوى أدائها حتى تتمكن من إنجاز الواجبات الملقاة على عاتقها وينطوي التحديث على عدة جوانب في مقدمتها ما يسمى بعقلنة السلطة بمعنى إحلال سلطة سياسية علمانية وطنية موحدة محل السلطات التقليدية ومن جوانب عقلنة السلطة السياسية أيضا أن يتم التقسيم على أساس معايير الكفاءة في المجالات الحكومية والسياسية وكذلك أن يكون الوصول الى المناصب والقوة السياسية إستنادا الى الكفاءة وليس عن طريق الوراثة أو أية أنماط تقليدية أخرى.د. ثناء فؤاد عبدالله : أليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ٢٠٠٤،ص٢٠٩ – ٢١٣ .

[١]) Seymoure Martin Lipset, Political Man, Tthe Social Bases of Politics expanded ed. Baltimore Mojohns HopkinsUniversity Press, 1950,pp27-47.

[٢])Lucian W .Pye and Sidny Verba,Political Culture and Political Devlopment,Princeton, NJ; Princeton University Press,1965,pp50-70.

[٣]) نقلا عن :د. ثناء فؤاد عبدالله : المصدرالسابق ، ص ٢١٠ .

ويعد كتاب (ليبست) الرجل السياسي (Political Man) هو الأهم حول هذا المدخل الذي إستدل عليه من خلال قيامه بمقارنة بين دول ديمقراطية مستقرة وديمقراطية غير مستقرة ودول ديكتاتورية مستقرة وغير مستقرة على أساس الثروة ودرجة التصنيع والتحضر ومستوى التعليم كمؤشرات للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ، وأقر أن البلدان الأكثر ديمقراطية هي التي تتمتع بمستويات أعلى من التنمية ماجعله يؤكد على العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الإقتصادية وإنعكاساتها الإجتماعية على متغيرات كالتعليم والمشاركة السياسية وتقاطع المصالح التي تقضي الى تنمية الترابط الإجتماعي وحيوية المجتمع المدني.([1])

بدوره هذا المدخل ساعد على بروز دراسات عدة في هذا الإتجاه مثل دراسة (ليرنز Daniel lerner) التي أكدت على أربعة مؤشرات للتنمية تشمل درجة التحضر والتعليم والدخل والتطور الإتصالي المحددة لنسبة المشاركة السياسية ، وإضافة الى (صموئيل هنتنغتون) و(جوان نلسونJ.Nelson) ، حيث ذهبوا الى القول بوجود علاقة سببية تربط بين التحديث والتطور الإقتصادي وبين المشاركة السياسية.([2])

وتحاول المقاربة التحديثية التأكيد على أن نمو الهوية الوطنية المشتركة في ظل الدولة التحديثية (دولة المؤسسات) يؤدي الى قبول شرعيتها في ممارسة السلطة وإتخاذ القرارات الحاسمة وتطبيق القانون، وأن ثقافة القبول بالشرعية السياسية مع بروز مؤشرات تدل على زيادة الدخل والحراك الاجتماعي وإستخدام أدواة الإتصال والنقل الحديثة وغيرها من شأنه المساعدة على ولادة الديمقراطية وتعزيزها بالرغم من تطبيق هذه المعايير على تجارب مختلفة .([3])

ورغم إقرار الكثيرين بهذا المدخل والربط بين الديمقراطية والتنمية الإقتصادية وإنعكاساتها الإجتماعية إلا إننا نرى بأنها لا تنطبق على جميع التجارب، فالسعودية ودول الخليج رغم وجود

---

[1]) Seymour .Martin Lipset ,Op.Cit , pp 63 - 80

[2]) نقلاً عن السيد عبد الحليم الزيات: التنمية السياسية، دراسة في علم الإجتماع السياسي،ج١، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ٢٠٠٢،ص١٢٤. ينظر كذلك: جلال عبدالله معوض :العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في أسيا،مركز دراسات الأسياوية، جامعة القاهرة ، ١٩٩٧،ص ٩-١٠ .

[3]) د.يوسف الشويري:الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي،في مداخل الإنتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،٢٠٠٥،ص٥٤-٥٥. ينظر كذلك: رضوان زيادة: الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية من عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي ،ع/٣٣٤، ديسمبر /٢٠٠٦،ص٨٤-٨٦. ومحمد زاهي بشير المغيربي قراءات في السياسة المقارنة- قضايا منهاجية ومداخل نظرية،جامعة قاريونس،ط٢، بنغازي ،١٩٩٨،ص٢٨٠-٢٨٤.

المؤشرات المذكورة لهذا المنهج لم تتحقق الديمقراطية لابل هم من أكثر المعارضين لها. مهما يكن فقد باتت جميع العناصر التي تضمنتها المنهج التحديثي يمكن أن تكون عاملاً مساعداً في إقامة الديمقراطية وإستقرارها ولكن ليس النتيجة الحتمية له وفي أغلب الأحوال الثروة تكون سبب للتعسف بالسلطة والتفرد بها وهذا مانراه كواقع في بلداننا.

٢: المدخل البنيوي (Structural Entrance): يؤكد على التغير في بنى القوة والسلطة داخل المجتمع التي تخلق القيود والفرص المؤثرة على إختيارات النخبة كعامل محدد لعملية الإنتقال الى الديمقراطية.([١]) بشكل عام ينطلق البنيويين من مقاربة مفادها دراسة العلاقة والتفاعل بين ملاك الأرض الكبار والفلاحين والبرجوازية من جهة والدولة من جهة ثانية وكيفية تبدل هذه العلاقة إستجابة لديناميكية التطور الإقتصادي الحديث في المجتمع، كما يركزون على التشكيلات الطبقية والبنى الإجتماعية والتطور التأريخي في إطار علاقات القوى العالمية وتوازناتها،كما يحللون على نحو خاص العلاقات الداخلية المتبادلة بين البنى الإجتماعية وسلطة الدولة وبروز علاقات الإنتاج الرأسمالية وعليه الديمقراطية في هذا الطرح هي نتاج التوازن بين مختلف القوى الإجتماعية المتصارعة التي تسعى وفقا لمصالحها الإقتصادية وإستجابة لمحددات بنيوية الى رسم إستراتيجية تتيح لها إكتساب السلطة وهي تنسجم خصوصا مع صعود الطبقة الوسطى وتمكنها من فرض منطقها ووجودها السياسي([٢]). وتفسير عمليات الإنتقال الى الديمقراطية وفقا لفكرة ومفهوم بنى القوة والسلطة المتغيرة وليس بفعل ودور النخب السياسية على إعتبار أن المسار التأريخي لأي بلد نحو الديمقراطية يتشكل أساسا بالبنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية المتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية وأن خيارات أو مبادرات النخب السياسية في هذا المجال لا يمكن تفسيرها الا من خلال القيود والفرص المحيطة بها([٣]).

ويمثل كتاب (مورBarrington Moore) بعنوان (الأصول الإجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية) سنة ١٩٦٦ الدراسة الكلاسيكية لهذا المنهج والتي حاولت تفسير إختلاف المسار السياسي الذي أخذته فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة(مسار الديمقراطية الليبرالية) وألمانيا واليابان (مسار الفاشية) وروسيا والصين (مسار الشيوعية)، حيث توصل مور الى أن مسار

---

[١])Sang Mook Lee, Democratic Transition and the Consolidation of Democracy in South Korea – Taiwan, journal of democracy , vol. 103 , no. 1 , july 2007 pp 108-109 .

[٢]) يوسف الشويري :مصدرر سابق ، ص ٥٥ .

[٣]) د. محمد زاهي بشير المغيربي : الديمقراطية والاصلاح السياسي، منتدى الحوارات على الموقع الألكتروني التالي : بتأريخ ٢٠١٦/٢/٢٠ . www.hewarat.com

الديمقراطية كان نتيجة نمط مشترك من العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة ثلاث منها طبقات إجتماعية الفلاحون ملاك الأراضي أو الأرستقراطية والبرجوازية الحضرية ، أما البنية الرابعة فتمثل الدولة. ([1])

وضمن هذا النسق تلخص دراسة (روشمايرDietrich Rueshemyer) وزملائه المعتمدة على التحليل والتفسير البنيويين في كتاب بعنوان (التطور الرأسمالي والديمقراطية)عام ١٩٩٢، على تلافي النقص في تحليل (مور) الذي لم يراعي دور العلاقات والتفاعلات الدولية وعبر القومية بما في ذلك الحرب كما لم يلق إهتماما كبيراً لتأثيرات نمو الطبقة العاملة في تحليلاتهم وكانوا يرون أن تحول المجتمع نحو الديمقراطية من عدمه يتحدد جوهريا بالتوازن بين القوى الطبقية، وإن مقاومة عملية الديمقراطية أو الدفع بها الى الأمام يكون بحسب ديناميات متغيرة للقوة الطبقية التي تتميز فيما بينها على أساس مصالحها وتوجهاتها المختلفة فالصراع بين الطبقات المهيمنة والخاضعة حول حقها في الحكم هو العامل المحدد بالنسبة للديمقراطية. وفي ضوء ذلك يحدد الكتاب المذكور ثلاث نقاط هي بمثابة أبراج قوة تؤطر العلاقة المتبادلة فيما بينها الطريق الى الحكم الديمقراطي أو غير الديمقراطي وهي ميزان القوى الطبقية وقوة إستقلالية الدولة ثم صورة القوة المتخطية للحدود القومية.([2]) وفي هذا الإطار أيضاً يشدد البعض على أهمية المؤسسات السياسية التي لم تلق الإهتمام الوافي من قبل الدارسين لعملية الدمقرطة من قوانين إنتخابية وقواعد دستورية ونظم حزبية ويجادلان بأن الطبيعة المؤسسية القائمة بالإضافة الى القوى البنيوية الإجتماعية الإقتصادية لها تأثير مهم على قدرات وسلوك الفاعلين السياسين وعلى هذا الأساس يفضل (لي Mook Lee) في دراسته الإعتماد على المقاربة التكاملية التي تأخذ بمختلف المتغيرات ([3]). كما أكد (فوكوياما Fukuyama) بأن بنية وشكل القوة والسلطة عامل جوهري في قيام الديمقراطية ففرص ذلك تزداد حينما لا تكون الدولة قوية جداً ولا ضعيفة جداً في مواجهة القوى الطبقية في المجتمع ويرون أيضاً أن التنمية الرأسمالية أدت تأريخيا الى تعزيز دور المجتمع المدني والأحزاب السياسية كقوة موازنة لقوة الدولة ([4]) .

---

[1]) نقلا عن محمد زاهي بشير المغيربي: قراءات في السياسية المقارنة - قضايا منهاجية ومداخل نظرية،مرجع سابق، ص١٥٦ ومابعدها. كذلك ينظر: غرايم جيل : مصدر سابق، ص ١٢٥ – ١٣٦ .

[2]) غرايم جيل : مصدر سابق ، ص١٤٠ .

[3]) Sang Mook Lee, Op . Cit.p109 .

[4])Francis Fukuyama,The Primacy of Culture, journal of democracy, vol.6.no1, january 1995,p7

وإجمالاً يمكن القول أن هذا المنهج يحدد السيرورة التأريخية للديمقراطية وفق البنى المتغيرة للقوة الطبقية والدولة والقوى الدولية غير القومية المتأثرة بالتنمية الرأسمالية وليس مبادرات وخيارات النخب الخاضعة في حد ذاتها للقيود والفرض البنيوية ، كما لم يركز هذا المنهج على المتغيرات الثقافية والبنى المجتمعية المؤثرة على القوة والسلطة الدافعة للعملية الإنتقال الى الدمقراطية .

٣: المدخل الإنتقالي (Transition Entrance): يذهب أصحاب هذا المدخل بخلاف المدخلين السابقين الى تفسير عملية الإنتقال الى الديمقراطية من خلال دور النخب السياسية وإبراز التمايز بين المسارات الأولى للإنتقال الديمقراطي وكيفية تعزيزها أي دراسة آليات الإنتقال نحو الديمقراطية الليبرالية عوض العوامل أو الشروط التي تمهد الطريق أمام نشوءها كما تركز على فئات متشددة داخل النخبة مقابل فئات أخرى معتدلة وكيفية التفاعل والتنافس والصراع في الفضاء السياسي وكيف أن تعاون المعارضة الديمقراطية مع المعتدلين في السلطة يكسبها موطىء قدم داخلها، أي هذه المدرسة تشدد على الفعل البشري وكيفية إتخاذ القرارات والتعامل مع الخيارات المتاحة و أهمية نشوء ثقافة سياسية منفتحة ومؤمنة بضرورة الإحتكام للقانون والإيمان بالتداول السلمي والحفاظ على الوحدة الوطنية.([1])

وتم صياغة المعالم الأساسية لهذا المنهج من قبل روستو(Rusto) في مقالته الإنتقال الى الديمقراطية (Transition to Dmocracy) عام١٩٧٠ وحاول من خلالها تقديم رؤية بديلة لطرح (ليبست) وإنشغاله بطرح الشروط الإقتصادية والإجتماعية والنفسية والإجرائية لترسيخ الديمقراطية بصفتها موجودة أصلاً ، لذلك يرى (روستو) ضرورة لطرح آليات تمهد الطريق لنشوء الديمقراطية وذلك من خلال التحليل التأريخي المقارن لتركيا والسويد ويحدد أربعة أطوار أساسية لابد تتبعها كل دولة للإنتقال الى الديمقراطية ([2]) :

أ.الطور الأول: هو الطور التحضيري أو طور الوحدة الوطنية (National unity phase): وهو ما يمثل ل(روستو) الشرط الأساس أو القاعدي (Background condition)، أي تكوين إتفاق وطني على بناء نظام سياسي ديمقراطي أي إتفاق غالبية المواطنين على نشوء هوية سياسية مشتركة لأن الديمقراطية بحاجة الى حدود ثابتة ومواطنة مستمرة.

---

[1]) يوسف الشويري : مصدر سابق ، ص ٥٦ .

[2]) Dankwart Rustow, Transition to Democracy ,Towrd a Dynamic model comparative politics , jornal of democracy,vol12 . no3 , April , 1970 . pp 34-37 .

ب.الطور الثاني: طور الصراع السياسي أو مرحلة (الإعدادية)(Preparatory phase) يتميز بصراع سياسي جديد غير حاسم بين جماعات متنازعة داخل الكيان السياسي ما ينجم عنه إستقطاب في الحياة السياسية. وهنا الديمقراطية تولد من رحم الصراع وليست نتاج لتطور سلمي والصراع قد يؤدي الى إنهاء الصراع السياسي لصالح جماعة معينة، أو ينتهي بحدوث توازن إجتماعي جديد وهذا أفضل الإحتمالات.

ج.الطور الثالث: طور القرار(Decision phase) يتميز بموافقة قادة القوى والجماعات على أن الإختلاف والتنوع في وجهات النظر قائم وسيبقى لذا يسعون لمأسسة العملية الديمقراطية لتأطير وتحديد التنوع القائم في الرؤى والمواقف. يعد هذا الطور اللحظة التأريخية التي يبدأ فيها الإنتقال الى الديمقراطية لأن أطراف الصراع السياسي غير المحسوم تصل الى حلول وسطية تبنى عليه قواعد اللعبة الديمقراطية التي تتيح حق المشاركة في المجتمع السياسي .

د.الطور الرابع: طور التعود(Habitution): في هذه المرحلة تأتي عملية الإنتقال من خلال تعود الأطراف المختلفة على قواعد الديمقراطية والتكيف معها بصورة تدريجية الى أن تصبح مع الوقت عرفاً إجتماعياً راسخاً مع تواتر أجيال جديدة من النخب السياسية .

ولأهمية هذه المقاربة قام العديد من الباحثين بتطويرها أمثال (أودونيل G.O'Donnele) و (شين Y.chain) و(لينزJ.linz) والذين ركزو على المرحلة الإنتقالية التي يبدأ فيها النظام التسلطي بالإنفتاح وتخفيف القيود على بعض الحريات المدنية والسياسية والتي تقود بالضرورة الى ترسيخ الديمقراطية مع إحتمال الرجوع الى نقطة البداية ، لكن حددت الإنفراج السياسي الذي يسمح بإنخراط القوى المعارضة في العمل على تغيير النظام ويتوقف نجاح ذلك على طبيعة التفاعلات التي تحدث بين طرفي الصراع بين المعتدلين والمتشددين من القوى الفاعلة دون إغفال أن المعارضين أقرب الى التحقيق في حال تحالف معتدلين من المعارضة مع معتدلي السلطة ما ينتج عنه الحوار العريض الذي يؤدي الى إنتقال مدروس نحو توازن جديد للقوى الحزبية والسياسية خاصة مع حسن إستغلال فرصة التوجه العالمي المساند للنظام الديمقراطي ورغبة أغلبية المواطنين في عدم عودة النظام التسلطي من جديد أو سقوط النظام تحت مطرقة الضغط الإجتماعي المتصاعد وعدم وجود قنوات صالحة لإستيعاب هذا الصراع ([1]) .

نتاجا لكل ما طرحنا من المناهج المختلفة والمتنوعة والمتعددة وأحيانا المتناقضة وما تحويه من رؤى وأفكار يعبر عن التعقيد الشامل في عملية الإنتقال، ذلك التعقيد الناتج عن الإشكاليات

[1]) نقلا عن: يوسف الشويري: مصدر سابق، ص ٥٨ و ينظر كذلك: د. محمد زاهي بشير المغيربي ، الديمقراطية والإصلاح . مصدر سابق، ص٧.

الإجتماعية السياسية والإقتصادية والثقافية التي تتشابك في ظل موازين قوى متناقضة وتأثيرات خارجية مؤثرة وكل ذلك يجعل من الإنتقال عملية ليست سلسة ولا تسير بخط مستقيم. وعليه ليس بالإمكان النظر اليها نظرة أحادية الجانب بل لابد الإقرار بأن كل المناهج تساهم بشكل أو آخر في عملية تحديد مسار عملية الإنتقال الى الديمقراطية مع تركيز على عامل النخبة التي هي أكثر تأثيرا وتوجيها لنجاح عملية الإنتقال.

المطلب الثالث: الإنتقال الى الديمقراطية والمفاهيم المرادفة لها

هنا نتحدث عن بعض المفاهيم التي تختلف من حيث اللفظ عن الإنتقال الى الديمقراطية لكن هناك تشابه وخلط واضح فيما بينهم تصل الى ترادفهم من حيث المضمون والمعنى .

أ) التحول الديمقراطي: هي عملية تدريجية تتحول إليها المجتمعات الى الديمقراطية من خلال عمليات وإجراءات ترتبط بالجانب الثقافي والمؤسساتي، ويؤدي الى المرور من مرحلة الى أخرى عبر أسلوب جديد في إدارة الأمور. ويرى هنتنغتون أن التحول الديمقراطي عبارة عن مجموعة حركات الإنتقال من النظام غير ديمقراطي الى النظام الديمقراطي.([1]) وأيضا يقصد بالتحول الديمقراطي تراجع الحكم السلطوي بكافة أشكاله وألوانه لتحل محله نظم أخرى في الحكم تعتمد على الإختيار الشعبي الحقيقي والمؤسسات السياسية المتمتعة بالشرعية وعلى الإنتخابات الحرة النزيهة كوسيلة لتداول السلطة.([2]) أي أن التحول الديمقراطي يتطلب إزالة كل الجوانب غير المرغوب فيها داخل النظام السلطوي وذلك بأن يتم تفكيك مرتكزاته الشمولية من خلال وضع برنامج فكري تكون فيه قنوات التغيير مفتوحة أمام القوى السياسية للمشاركة في العملية السياسية دون تهميش لأي طرف سياسي، وعلى وفق تبادل الأدوار بين السلطة والمعارضة وهذا ما سيؤدي الى أن يشهد النظام السياسي الديمقراطي الجديد تغيرات سياسية تقود الى تحقيق الإستقرار السياسي.

وتقضي عملية التحول الديمقراطي مواكبة دقيقة لمراحل الإنتقال وبالتالي عبور مرحلة الإنتقال الى ديمقراطية تجنبا لأية إنتكاسة قد تأتي على التحول وتسبب في عرقلة تمنع إكتمال التحول الديمقراطي، وعليه عملية التحول هي المراحل النهائية لهذه العملية وتنفصل تماما عن المرحلة السابقة وتكتمل فيها تأسيس النظام الجديد.([3]) وهنا نقر إذا كان نقصد بالإنتقال الى

---

[1]) صموئيل هنتنغتون: الموجة الثالثة ،مصدر سابق ، ص٧٢.

[2]) محمد سيد سليم و السيد صدقي عابدين :التحولات الديمقراطية في آسيا ، مركز دراسات الآسيوية ،كلية الإقتصاد و العلوم السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة،١٩٩٩،ص٤٠.

[3]) أحمد طلعت: الوجه الآخر للديمقراطية، المؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع ،الجزائر ،١٩٩٩، ص٢٥.

الديمقراطية البدايات الأولى لعملية الإنتقال التي تقبل نكوص وإنتكاسات وإحتمالية العودة الى الوراء، فإن التحول الديمقراطي هي المراحل النهائية لهذه العملية التي تنضج فيها الديمقراطية بحيث ترسخ كمباديء وآليات ومؤسسات وقيم.

ب) التحول الليبرالي أو البرلة(Liberalization): هي عملية إرساء بعض الحقوق التي تحمي الأفراد والجماعات الإجتماعية من التصرفات الإستبدادية أو غير القانونية التي ترتكبها الدولة أو الأطراف الثالثة ، ويمثل إنفصالا مهما عن الممارسة المعتادة في الأنظمة السلطوية ولكن مع هذا هي تشكل المرحلة المبكرة من ا لإنتقال ، وإنها تعتمد إعتماداً خطيراً على سلطة الحكم التي تبقى جزافية ومتقلبة غير أنه في حال لم تكن هذه الممارسات الليبرالية لتشكل تهديدا مباشرا و واضحا على النظام ، فإنها تميل لأن تتراكم وتتوطد في مؤسسات وترفع بالتالي من الأكلاف الفعلية والمتوقعة لإلغائها نهائيا.([1]) وهناك من يحصر عملية التحول الليبرالي في عملية التحرير السياسي فقط والتي تمثل شرطا لتحقيق الديمقراطية لكنه غير كافي، فهي بمثابة خطوات على طريق الديمقراطية ،كما إنها لاتقود حتما الى الديمقراطية حيث يمكن التراجع عنها أو إتخاذها آلية لتحديث النظام التسلطي بما يبرر قدرته على حرية الرأي والتعبير وتحسين سجل حقوق الإنسان وتخفيف قبضة الدولة على المجتمع السياسي والسماح بشكل من التعددية.([2])

يقدم (هنتنغتون) مقاربة أفضل، فاللبرلة برأيه ((إختبار جزئي من قبل النظام السلطوي لايتضمن إمكانية إختيار المسؤولين الحكوميين من خلال إنتخابات تنافسية حرة ، فالأنظمة السلطوية التي تشهد تحولاً ليبراليا ، ربما تفرج عن السجناء السياسيين ،تسمح بمناقشة عامة واسعة لبعض القضايا ، تخفف الرقابة أو بعض الإجراءات الأخرى في الإتجاه الديمقراطي من دون إخضاع صناع القرار في الأعلى للإختبار الإنتخابي)).([3]) ويحدد (جيل) نقطة محددة بخصوص اللبرلة أنها في الوقت الذي تشكل إنسحابا جزئيا لدور الدولة ورقابتها على بعض القطاعات لاتهدد الرقابة المستمرة للسلطات ، ولا تلغي قدرة هذه السلطات على إدارة الأمور والتحكم بالنتائج ، فحتى في تلك المجالات التي تتخلى عنها السلطات يبقى النظام قادرا على التدخل و قلب النتائج فيها وفق ما يرغبه . فعلى الرغم من التنازلات من الأطراف تبقى البنية

[1]) غيليرمو أودونيل و فليب شميتر: مصدر سابق،ص٢٢-٢٤.
[2]) توفيق إبراهيم حسنين:التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر،مكتبة الشرق الأوسط،القاهرة ،٢٠٠٦ ،ص٦٥.
[3]) نقلا عن غرايم جيل : مصدر سابق، ص٦٥.

الجوهرية للسلطة كما هي.([1]) ويصف (وايتهيد) التحول الليبرالي بأنها المرحلة التي يبدأ فيها الحكام بالتساهل وقبول بنوع من التحرر الليبرالي وفتح بعض المساحات لنشاط الأفراد وتخفيف الضغوطات والحصول على المعلومات من دون تعديل بنية السلطة أي دون أن تتعرض السلطة لمحاسبة المواطنين عن تصرفاتهم أو الخضوع لمطالبهم بالإحتكام الى إنتخابات تنافسية ويوصف هذا النوع من الحكم بأنه ديمقراطية الوصي أو السلطوية المحررة ليبراليا، وعليه الحكام قد يبقون على بعض القيود القديمة أو حتى يؤسسون قيودا جديدة على حريات الأفراد بإعتبارهم غير جاهزين بما فيه الكفاية للإستفادة من صفة المواطنة.([2])

بذلك إن اللبرلة تعني الإنفتاح النسبي للنظام السياسي مايسمح بنشاط مستقل للمواطنين أو لفئة معينة أي هذه العملية تتميز بمحدوديتها. لذلك التحول الليبرالي تتشابه مع الإنتقال الى الديمقراطية حيث كلاهما يمكن التلاعب بهم بسهوله و يمكن النكوص عنه بما يناسب الممسكين بزمام الأمور كما إنهما يتوافقان وبشكل متزامن. كما إن كلتا العمليتين بإمكانهم إستمرار دون وصول لمرحلة التحول. ولكن الإختلاف بين العمليتين تكمن في نقطتين أساسيتين أولهما تتفاوت درجاتها إستنادا الى درجة الإنتقال وسعة نطاق ضماناته للحريات الفردية ، وثانيها حيث لابد كل عملية الإنتقال الى الديمقراطية تصاحبها التحول الليبرالي ولكن ليس شرطا أن تصاحب التحول الليبرالي بعملية الإنتقال الى الديمقراطية .

ج) الإصلاح السياسي(Political Reform) : المقصود به عملية التغيير في البنية المؤسسية و وظائفها وأهدافها وفكرها وأساليب عملها من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام بهدف زيادة قدرة وفاعلية النظام السياسي للتعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة التي تطرأ والمتجددة بإستمرار.([3]) كما أنه يشمل جميع الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك بالسير بالمجتمعات قدما وفي غير إبطاء وتردد وبشكل الملموس في طريق البناء النظم الديمقراطية.([4]) وإجراء الإصلاحات بشكل عام يتطلب توافر ظروف معينة مثل وجود وضع شاذ

---

[1]) غرايم جيل : مصدر سابق ،ص٦٥.

[2]) غيليرمو أودونيل و فليب شميتر: مصدر سابق،ص٢٦-٢٧.

[3]) عبدالغني نصر علي الشميري: د.عبد الغني نصر على الشميري : سياسة الإصلاحات الأمريكية في المنطقة العربية بين القيم والمصالح ، منتدى المعارف ، ط١ ، بيروت ، ٢٠١٤ ، ،ص٤٠.

[4]) السيد يسين:الإصلاح العربي بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي،دار الفجر للنشر،ط٢،القاهرة ،٢٠٠٧، ص١٢٧.

يحتاج الى الإصلاح أو يكون تغيير نحو الأفضل فتسود الحرية محل الإستبداد أو إستمرارية في التغيير دون تراجع.([1]) وهو بالتحديد تعديل غير جذري سواء كان في شكل الحكم السياسي أو في العلاقات الإجتماعية دون المساس بجوهرها وأسسها. وبإمكاننا تعريفه بأنه ((عملية تدرجية شمولية واقعية لتعديل وتطوير كفاءة وأداء مؤسسات الدولة في إطار نظام قائم وبوسائل ذاتية يطرحه النظام ويمكن أن يكون حقيقي ويركز على المضمون أو بالإمكان أن يكون شكليا فقط)).

أن الإصلاح السياسي لا يعني بالضرورة إنتقالا ديمقراطيا مباشرا ، وبحسب معطيات الواقع الإصلاح الجزئي أو الشكلي أو محدود لا يفضي بأي حال الى التحول الديمقراطي الحقيقي فحسب، بل إنه تكتيك ينطوي على بعض الإجراءات التي يتخذها النظام الحاكم في محاولة لإستيعاب المطالب المجتمعية بالإصلاح للإلتفاف عليها وكذلك لتفادي الضغوطات الخارجية المرتبطة بدعاوي الإصلاح السياسي.([2]) من خلال ماذكرنا ممكن القول إن الإصلاح السياسي يمثل الخطوات الأولى التي يجب إتباعها لتحقيق عملية التحول الديمقراطي أي أنه يخلق المناخ الملائم لتحقيق الإنتقال الحقيقي للديمقراطية، أي الأول يحدث تطور أيجابي في الثاني بشرط أن يكون غير شكلي. بعبارة أدق إذا كان القصد من الإصلاح هو إدخال تعديلات حقيقية على ممارسة السياسة أو النظام السياسي لتصحيح الإوضاع الخاطئة وتحقيق المزيد من الديمقراطية خصوصا فيما يتعلق بحقوق وحريات الإنسان والمواطنة والتعددية السياسية مع العمل على تعديل الإطار الدستوري وبناء دولة القانون لابل توسيع دائرة هذا التعديلات لتشمل الجانب المؤسساتي والثقافي حينئذ تكون الإصلاح شاملا ومتعددة الأبعاد وهو بمثابة الخطوات الرئيسية لترسيخ الديمقراطية، ولكن بالمقابل إذا كان الإصلاح شكلي ومبهم ولا يتجاوز الهدف منه الحفاظ على إستقرار النظام القائم وأمتصاص نقمة الجماهير دون مراعاة مطالبهم بهذا يقترب من الإنتقال الى الديمقراطية، أي الهدف من الإصلاح السياسي هو الذي يحدد التشابهه و الإختلاف بين العمليتين. ما نفهم من هذا أن الإصلاح يشبه الإنتقال الى الديمقراطية بأنه يشكل المراحل الأولية للإنتقال الديمقراطي وكلاهما غير مشروطين بالإنتقال الى ترسيخ الديمقراطية بالذات إذا كان الإصلاح لاتشمل البنى الأساسية للمجتمع. مع هذه التشابهات بالإمكان تحديد ثلاثة نقاط أساسية حول الإختلافات بين تلك العمليتين:

[1])محمد تركي سلامة:الإصلاح السياسي-دراسة نظرية،موقع موسوعة دهش،بتأريخ٢٠١٦/٧/٣. www.dahsha.co

[2])عبدالغني نصر علي الشميري :مصدر سابق، ص٣٣-٣٤.

١: الإصلاح السياسي غالبا يجري في إطار طروحات النظام ومايراه إيجابية لتحسين جودة حكمه وليس شرطا أن يكون مساره ديمقراطي ليبرالي مغايرا بذلك الإنتقال.

٢: الإصلاح غالبا ما يتم في ظل النظام السياسي القائم والنخبة الحاكمة نفسها –مع إحتمالية تغير بعض أشخاصها، لكن الإنتقال غالبا تصاحبه تغير النخبة الحاكمة .

٣ :غالبا يكون الإصلاح وبالذات في بلداننا شكلياً ومحدداً بينما الإنتقال الى الديمقراطية يكون أوسع منه.

في نهاية المطاف كل المفاهيم الذي ذكرناها من التحول الديمقراطي واللبرلة والإصلاح السياسي والإنتقال الى الديمقراطية بأشكالها الأربعة وألفاظها المختلفة هي في الأخير وصف لظاهرة تحول وتغير في الأنظمة السياسية ويتقاطعون ويتداخلون ويختلطون من حيث التطبيق .

المبحث الثاني:آليات الإنتقال الى الديمقراطية وأسبابها ومحفزات نجاحها

هنا نتعرض لموضوعة آليات وأسباب والعوامل التي تساعد تهيئة مناخ لولادة هذا التغيير وشروط أو المستلزمات الضرورية التي تتدفع نجاح هذه العملية نحو ترسيخها .

المطلب الأول: :آليات الإنتقال الى الديمقراطية: هنا وضمن آليات الإنتقال نتطرق الى أنماطها ومراحلها لمعرفة كيفية التي تتم بها تحقيق الإنتقال إضافة الى تحديد مرحلتها .

أولا: أنماط الإنتقال الى الديمقراطية: في هذا الموضوع نرد على سؤال محدد وهو كيفية إتمام الإنتقال الى الديمقراطية، أي ماهي المسارات التي تتخذ للوصول الى الديمقراطية، حيث ظهرت حالات مختلفة للإنتقالات من أنظمة تسلطية الى أخرى ديمقراطية في واقعنا المعاصر وكل حالة حكمتها ظروف وطبيعة الأنظمة الحاكمة. ولكي تتضح الصورة يجب أن نستعرض أنماط هذه الإنتقالات .

يعتقد هنتنغتون أن الإنتقالات الى الديمقراطية في الموجة الثالثة كانت نتيجة مباشرة للتفاعلات الداخلية بين جماعات الحكم والمعارضة وعليه يميز بين ثلاثة أنماط للإنتقال الى الديمقراطية التي تلعب كل من قوى السلطة والمعارضة والشعب أدوراً متباينة الأهمية،ورغم أنه يستعمل مفرداته الخاصة في هذا التصنيف فهو لا يخفي التقاءه في التفكير مع (جوان لينزG.Linz) وسكوت ماينورينغ (Scott Mainwaring)([1]).

[1] Samuel Huntinigton,How Countries can Democratize ,Political Science , Qurarterlty, vol .106 .no4.1991-1992, pp579 -587 .

١: التحول(Transformation): الإصلاح (Reform)عند (لينز) والصفقة (Transaction) عند (ماينورينغ) وهناك من يسمى هذا النمط الإنتقال من الأعلى أو الإنتقال من خلال النخبة.([١]) أو ممكن أن نسميه ديمقراطية المنحة أو ديمقراطية السلطة. يرى هنتنغتون حسب هذا النمط* الإنتقال يكون بمبادرة من النظام الحاكم الذي يلعب دوراً حاسماً في هذه العملية مما يتطلب أن تكون الحكومة أقوى من المعارضة ([٢])، ويكون الدافع في الغالب حينما تشعر القيادة والنخبة الحاكمة أن الإنشقاق على النظام القائم قد تصاعدت حدته وإن محاولة إستخدام القوة ضد الجماهير أصبحت وشيكة، لذلك تأخذ بزمام المبادرة و تمنح الشعب بعض الإصلاحات أو تعده بذلك ، وقد يكون ذلك إنعكاسا لرغبه حقيقية في الإنتقال نحو الديمقراطية أو حيلة سياسية للخروج في مأزقها وبالتالي تتيح لنفسها وقت لصياغة آليات جديدة تمكنها من مد هيمنتها وإطالة عمرها.([٣])

وفي ظل هذا المشهد يمكن التمييز بين نوعين من القيادة التي تبادر بإحداث التحول، فهناك مبادرة لقيادة السياسية المدنية، حيث يقومون بإجراء تغيير حقيقي أو رمزي تستقبله القوى الإجتماعية والإقليمية الدولية باعتبارها نقلة نوعية وإختلاف تام مع الحقبة السابقة([٤])، وهناك مبادرة لقيادة العسكرية الحاكمة حيث لايعتبر أصحاب المبادرة الثانية العسكريون أنفسهم حكاما دائميين للبلاد ويقدمون تصوراً مفاده أنه بمجرد أن يصححوا الأخطاء التي دفعتهم لتولى السلطة سوف يتنازلون عن السلطة، هذا يعني إن قادة النظام السلطوي سواء مدنيون أوعسكريون هم ألذين يؤدون دوراً حاسماً في إنهاء نظامهم والإنتقال الى الديمقراطية ([٥]). ويتضمن هذا النمط عدة مراحل([٦]): أ: نشوء إصلاحيين داخل النظام السلطوي. ب: يصبح

---

[١])حول هذه التسميات انظر غرايم جيل:مصدر سابق،ص٩١ -٩٢ كذلك ينظر: د.عبد الغني نصر على الشميري : مصدر سابق ، ص٦٥-٦٩ .

* يؤكد هنتنغتون أن من بين (٣٥) حالة لإنتقال الديمقراطي في الموجة الثالثة (١٦) منهم تمت وفق هذا النمط. صموئيل هنتنغتون :الموجة الثالثة ، مصدر سابق ، ص ١٩٧ .

[٢]) المصدر نفسه ،ص ١٩٧.

[٣])جاك ماريل و نزاونكو:أفريقيا والديمقراطية، ت: فرحات توما، المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية، ع/١٢٨، مايس /١٩٩١، ص١٣٥. كذلك ينظر: حمدي عبد الرحمن حسن: ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا – القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، مجلة السياسية الدولية ، السنة ٢٩ ، ع /١١٣ ، تموز/ ١٩٩٣ ،ص ٢٢ .

[٤]) مركز الدراسات الإستراتيجية:التقريرالإستراتيجي العربي لعام١٩٨٩،مؤسسة الأهرام،القاهرة،١٩٩،ص ٢٨٩ .

[٥]) للتفاصيل: صموئيل هنتنغتون :الموجة الثالثة ، مصدر سابق، ص ٢٧٥ ومابعدها .

[٦]) نقلاً عن غرايم جيل: مصدر سابق،ص٩١-٩٢وللتفاصيل ينظر كذلك: صموئيل هنتنغتون ، المصدر نفسه ،ص ١٩٧ ومابعدها.

الإصلاحيين قوة و ذوي سلطة في النظام.ج: تحقيق محاولات اللبرلة وينجم عن ذلك تبني البعض لمطالب الدمقرطة ورغبة أعضاء آخرين في السلطة باللجوء الى القمع. د: يتحرك الإصلاحيون ضد العناصر المحافظة في النظام.هـ: إستقطاب المعارضة من خلال التفاوض معها .

٢: **الإحلال التحولي (Transplacement)**:هنا تعني التحرير(Extrication) عند (ماينورينغ)، ولكن (لينز) لا يقدم مصطلحا معادلاً لها، وهناك مايسمي هذا النمط بالإنتقال عبر الحل الوسط أو التفاوض أو الإنتقال عبر الحوار أو ممكن نسميه الإنتقال التوافقي. وإن الإنتقال الى الديمقراطية بهذا النمط* ينتج عن تصرفات كل من الحكومة والمعارضة ويكون التوازن بين المتشددين والإصلاحين داخل الحكومة قائما بحيث توافق الحكومة على التفاوض لتغير النظام مما يُعد مختلفا عن المواقف الذي يسيطر فيه المتشددون ويؤدي الى الإحلال، لكنها لا توافق على البدء في تغير النظام، ويتمتع المعتدلون الديمقراطيون داخل صفوف المعارضة بما يكفى من القوة للتفوق على العناصر الراديكالية المعادية للديمقراطية إلا أنهم لا يملكون من القوة مايكفى للإطاحة بالحكومة لذا هم يدركون مزايا التفاوض([1]).

وفي هذا النمط يكون الإنتقال ناتجاً عن الحوار والتفاوض بين النظام السلطوي والقوى والمعارضة بسبب أفول نجم النظام السياسي وآيدولوجيته والتردي الإقتصادي الذي قد يصل الي حد الإفلاس أو ضغوطات خارجية متزايدة أو التذمر العام في صفوف المؤسسة العسكرية.([2])

كما أنه في كثير من الحالات تجري النخبة الحاكمة مع المعارضة مفاوضات سرية وعلنية للوصول الى حل يحمي مصالح الأطراف الفاعلة وعن العوامل التي تدفع الأطراف للمفاوضات هي من جهة شعور المعارضة بإفتقادها الى القوة الكافية التي تساعدها على الإطاحة بالنظام ومن جهة ثانية تعرض النظام الى ضغوطات داخلية وخارجية كثيرة، وعادة ما تتوج تلك المفاوضات بالتوقيع على ميثاق قد يكون بين القيادات العسكرية والمدنية حول شروط إقامة الحكم الديمقراطي و وضع ضمانات لعدم إنتهاك حقوق الانسان من قبل الجيش وقت توليهم الحكم، أو يكون بين أحزاب سياسية إتفاق على ترتيبات المشاركة في السلطة أو تبادلها من خلال الإنتخابات أو تكون بين أجهزة الدولة وتنظيمات رجال الأعمال والإتحادات العمالية لإحترام

---

* وكان مايقارب من (١١) حالة من مجموع (٣٥) حالة من حالات التحول الديمقراطي التي تمت في السبعينات والثمانينات تقرب من النموذج الاحلال التحولي ، صموئيل هنتغتون : المصدر نفسه ،ص ٢٢٧ .

[1]) المصدر نفسه، ص ٢٢٧ .

[2]) حمدي عبد الرحمن حسن : مصدر سابق ، ص١٨ .

الحقوق وإعادة توزيع المنافع.([1])، وثمة تعاقب متميز للخطوات بإتجاه الهدف في هذا النمط وهي ([2]): أ: ينشغل النظام باللبرلة ويبدأ بفقدان قوته وسيطرته. ب: تستغل المعارضة هذا الوضع لتكثيف نشاطها آملا في إحداث شرخ وإسقاط الحكومة.ج: ترد الحكومة بعنف لإحتواء الموقف. د: يعمل قادة الطرفين على تهدئه الوضع و يشرعون ببلورة إمكانية تحول متفاوض عليه .

٣: الإحلال (Replacement): الإنهيار(Collapse Breakdown) عند (ماينورينغ) والقطعية (Rupture) عند (لينز) أو الإنتقال عبر إستبدال النظام أوالإنتقال من خلال الجماهير أو نسميه الإنتقال القاعدي. ويشمل الإحلال* عملية مختلفة تماما عن التحول، فالعناصر الإصلاحية داخل النظام ضعفية أو لا وجود لها أصلاً، والعناصر السائدة في الحكومة من المتشددين المعارضين بشدة لتغير النظام وبالتالي فإن التحول الديمقراطي ينتج عن إزدياد قوة المعارضة وتناقص قوة الحكومة الى أن تنهار الحكومة أو تتم الإطاحة بها، فتأتي فئات معارضة الى السلطة وهنا يدخل الصراع مرحلة جديدة جاهدة الى تحديد طبيعة النظام الذي يريدون إقامته.([3])

وهذا النمط يأتي بعد سقوط النظام التسلطي بسبب ثورة شعبية ومن خلال هزيمة النظام أو القطيعة مثل مايسميه لينز، ولكن إقامة الديمقراطية تعتمد بالدرجة الأولى على دور النخب الجديدة، فقد تكون النتيجة عكس ذلك ببروز نظام تسلطي آخر. وثمة مراحل في العادة لهذا الشكل من التحول :([4])

أ: كفاح قوى المعارضة من أجل إسقاط النظام .ب: السقوط الفعلي .ج:إعداد خطط لسيرورات بناء الديمقراطية ويمكن أن تحصل إنقسامات في صفوف القوى المعارضة أثناء ذلك .

وأكد (هنتنغتون) على عدم إمكانية إغفال التدخل الخارجي كسبب قوي لحدوث الإنتقال لاسيما دور الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنه لا ينبغي جعله أحد أنماط الإنتقال لأن الديمقراطية في الغالب لا تقوم ولا تزدهر إلا إسنادا بعوامل داخلية.([5]) ففعالية المتغيرات

---

[1]) التقرير الإستراتيجي لعام ١٩٨٩ : مصدر سابق ، ص ٢٩٠ .

[2]) غرايم جيل : مصدر سابق ، س ٩٢ .

* من بين حالات الإنتقال الديمقراطي في الموجة الثالثة لم تحدث سوى (٦) حالات إحلال حتى عام ١٩٩٠، صموئيل هنتنغتون : الموجة الثالثة ، مصدر سابق ،ص ٢١٧ .

[3]) المصدر نفسه ، ص ٢١٧ .

[4]) غرايم جيل : المصدر السابق ، ص ٩٣-٩٤ .

[5])Samuel Huntingtion ,Op . Cit . pp 583 – 587.

الخارجية تتوقف على إستجابة البيئة الداخلية و وجود جهة مؤمنة بالديمقراطية وفق خصوصية كل بلد ودون ذلك يؤدي الى ديمقراطية شكلية مزورة .

وهنا نقول أن الإنتقال الى الديمقراطية عملية معقدة ذات أشكال وأنماط مختلفة وفق أساليب إجراءها، ولكن بشكل عام نرى أن الإنتقال الى الديمقراطية الإحلال التحولي(التفاوض والحوار)عن طريق تسوية وصفقات بين نظام الحكم والمعارضة أكثر قابلية لتأسيس النظام الديمقراطي لأنه يؤدي الى إعادة توزيع المنافع مرة أخرى دون خروج أحد الأطراف بضرر في حين قد يكون الإنتقال من الأعلى مجرد مناورة من السلطة لتفادي الضغوطات وهي ديمقراطية مقيدة كما الإنتقال من خلال الجماهير غالبا ينتهي بالعنف والفوضى .

ثانيا: مراحل الإنتقال والترسيخ الديمقراطي :لاتوجد وصفة جاهزة لإستنساخ الديمقراطية بل هناك إختلاف في مراحل نشأتها وترسيخها وإستقرارها كنظام للحكم بين التجارب المختلفة كل حسب خصوصيتها، وصعوبة التعامل مع الإنتقال من اللاديمقراطية الى الحكم الديمقراطي هي في سيرورتها عملية معقدة تنطوي على مراحل عدة وصعوبة التثبت من نقطة بدء مرحلة ما وإنتهاءها. وهنا لابد الإشارة الى أن تلك المراحل التي سنتحدث عنها لا تسير بالضرورة بسلاسة وعلى وتيرة واحدة فقد تتخللها أزمات وإنتكاسات كما إن نتيجة تغير الأنظمة قد لا تكون الديمقراطية بالضرورة وبالفعل فقد كان النمط النموذجي بالنسبة الى العديد من البلدان النامية نمطاً من التأرجح بين نظام تسلطى الى حد ما وديمقراطية ضعيفة، وقد تستغرق السيرورة الكاملة نحو الديمقراطية الراسخة وقتا طويلاً وفي أغلب الأحيان عقود عديدة إذ إن سيرورة تكامل الديمقراطية البريطانية إستغرق أكثر من مائتي عام.

(صموئيل هنتنغتون) يقسم الإنتقال الي ثلاثة مراحل أساسية ([1]) :

أ: مرحلة التحول(Transformation) وتبدأ عندما تقرر النخب الموجودة في السلطة التحول نحو الديمقراطية ويتم فيها تفكك وإنحلال النظام القديم .

ب: مرحلة الإحلال(Transplacement) عندما ينهار النظام السلطوي أو يطاح به من جانب جماعات المعارضة ويتم إستبدال البنى والأساليب القديمة بأخرى جديدة .

ج: مرحلة الإنتقال (Transition) التي تحدث عندها عملية التحول الديمقراطي و وصول الى الاستقرار الديمقراطي.

ونجد (غيليرمو أودونيل وفليب شميتر) يقسمون مراحل الإنتقال الديمقراطي الى:([2])

---

[1]) Ibid, p583.

[2]) غيليرمو أودونيل وفليب شميتر : مصدر سابق ، ص ٢١-٢٨ .

أ: مرحلة إنهيار وتفكك النظام السلطوي .

ب: مرحلة التحول الليبرالي(Libralization): وتعني عملية إرساء بعض الحقوق التي تحمي الأفراد والجماعات الإجتماعية من التصرفات الإستبدادية أو غير القانونية التي ترتكبها الدولة .

ج: مرحلة ترسيخ الديمقراطية : من خلال ترسيخ مبدأ المواطنة كحقوق و واجبات ضمن عمليات تكون فيها قواعد و إجرات المواطنة مطبقة على المؤسسات والأفراد بشكل متساوي.

(روستو) أيضاً أقر بثلاث مراحل كما أشرنا اليه سابقاً :([1])

أ: مرحلة الإعداد : صراع حاد ومتواصل يؤدي الى إنهيار النظام الاديمقراطي .

ب: مرحلة القرار:أي إتخاذ القرار من قبل جميع الأطراف السياسية الفاعلة الرئيسية الى الديمقراطية بوصفها الخيار الوجيز المتاح أمامها أي إتخاذ قرار واع بتبني الحكم الديمقراطي .

ج: مرحلة الترسيخ : تأصيل الديمقراطية في الثقافة السياسية .

كما قدم (توماس كاروثيرز) سيرورة مراحل الإنتقال الديمقراطي على الشكل الآتي:([2])

أ) مرحلة الإنفتاح(The Opening): وهي مرحلة ينضج فيها الإنتقال الى الديمقراطية بفعل توسع هامش الحرية وتوفير الشروط الضرورية لفناء النظام السلطوي .

ب) مرحلة الإختراق (The Breakthrough): يحل فيها النظام الديمقراطي محل النظام السلطوي بحيث تمارس السلطة حكومة منتخبة في إطار الحرية والشفافية ومن خلال بناء مؤسساتي تتم إرساءه عادة بإصدار الدستور .

ج) مرحلة الترسيخ (The Consolidation): تتطلب وقتا أكبر لأجل تعزيز الممارسة الديمقراطية عبر إصلاح المؤسسات و إرساء آلية الإنتخابات بصفة دورية لتكون الأساس في ممارسة الحكم وتعزيز عمل منظمات المجتمع المدني التي تمنع الإنحراف عن الديمقراطية و تأصيلها في الثقافة السياسية .

إن المراحل التي تم تحديدها حسب آراء الباحثين الذين ذكرناهم ورغم الإختلاف في التسمية كل مرحلة – مع الإتفاق في المضمون – نصل من خلالها الى نتيجة أن الإنتقال الى الديمقراطية هي عملية مرحلية معقدة ولا توجد حد فاصل بين مرحلة و أخرى بسبب الخلط والتشابك بين المراحل لذلك ليس بالإمكان تحديد سمات كل مرحلة بشكل دقيق ، ولكن هنا

---

[1]) Dankwart Rustow , Op .Cit.p34

[2]) Thomas Carothers,The End of Transition Paradim,op.cit,p12-14.

نحاول إعادة صياغة مراحل الإنتقال بهدف تحديد مرحلة الإنتقال الى الديمقراطية بالشكل الذي نقصدها في دراستنا .

١) مرحلة سقوط النظام اللاديمقراطي: وذلك نتيجة لعدة عوامل من بينها الصراع بين النخب والإنقسامات داخل النظام السياسي أو بروز معارضة قوية تطالب إصلاح النظام أو تقوم بالثورة نتيجة إرتفاع سقف المتطلبات الشعبية ما يؤدي الى بناء نظام جديد أو من خلال إصلاحات نظام السابق تبدأ هذه المرحلة . وفي هذا السياق كل إنهيار لنظام غير ديمقراطي لا يعني تأسيس نظام ديمقراطي ، بل قد يتبعه تأسيس شكل آخر من نظام دون أن يكون ديمقراطيا أو إنهيار النظام السياسي أو حتى إنهيار الدولة بأكملها وفوضى عارمة ،وتتسم هذه المرحلة بنضال سياسي مطول وعنيف وغير محسوم ومضللة الهدف بسبب تحدى الجماعات اللاديمقراطين، أي وجود جماعات قد لا تكون الديمقراطية هدفهم الأساسي بل إعادة توزيع الثروات فقط أو مع قناعة بتوسيع بسيط للحقوق والحريات.

٢) مرحلة أولية للإنتقال الى الديمقراطية: هنا ربما الدول تبدأ من الصفر ربما لا، وهي مرحلة إنتقالية وإنها المدة الزمنية التي تفصل بين النظام التسلطي والإنتقال الى النظام الديمقراطي ، وفي هذا الأثناء يتم إتخاذ القرار بتحديد التوجه نحو الديمقراطية من قبل القادة السياسين كي يمأسسوا بعض الجوانب الإجرائية لهذا الهدف. وعلى رغم من تخطي بضع خطوات نحو الديمقراطية في هذه المرحلة إلا أن الإنتقال لم تتم بل تظل عالقة نوعاً ما بالمرحلة السابقة لذلك تحتمل العودة والتراجع عن الديمقراطية كما في هذه المرحلة لا السلطة ولا المعارضة قادرين أن يكونوا أطرافاً فاعلة على الساحة السياسية، وفي أغلب الأحوال يتم الإستناد على الإرث المؤسسي والثقافي للحكم السابق أو أحيانا الفوضى أو فعلاً إستمرار الإنتقال الى ترسيخ الديمقراطية .

يقول (تيري كارل Terry Karl) لعل أحد العوامل المهمة التي تؤثر على آفاق الديمقراطية في هذه المرحلة هو نوع الإنتقال، هل أنها الإنتقال التنازلي (Transition from above) أي من قبل النخبة الحاكمة القديمة أو الإنتقال التصاعدي (Transition from below) من قبل الأطراف الجماهيرية الفاعلة ، ويفضل الأنتقال المزيج (Mix Transition) أي بين الطرفين لأن النوع الأول يؤدي الى إحتفاظ جزئي بنوع من الحكم التسلطي والنوع الثاني في أغلب التجارب لم يؤد الى بناء نظام ديمقراطي مستقر ([1]) .

[1]) نقلاً عن غيورغ سورنسن : مصدر سابق ، ص ٨٢ .

٣) مرحلة إسناد الإنتقال الى الديمقراطية: وهي المرحلة اللاحقة لمرحلة البدائية للإنتقال وذلك للحيلولة دون حدوث نكوص أو إنتكاسات في مسار عملية الإنتقال وفي أغلب الأحوال تشمل الجانب الإجرائي بشكل أدق الإنتخابات وبناء المؤسسات مثل البرلمان الى جانب قبول الفاعلين السياسيين التغييرات وإقرار شرعيتها دون أن تطال هذه التحولات الثقافة المجتمعية، لذلك وصول الى هذه المرحلة لا تعني إستقرار النظام بشكله الديمقراطي والتي غالبا ديمقراطية مقيدة بل لابد العمل لإنتقال سلس وسلمي الى المرحلة التالية .

٤) **مرحلة ترسيخ الديمقراطية:** مرحلة نضوج الديمقراطية وهي السيرورة التي تترسخ من خلالها المؤسسات والممارسات الديمقراطية في الثقافة السياسية ليس فقط للنخبة السياسية بل الغالبية العظمى من الأطراف الفاعلة في الساحة السياسية وبالتالي هذه المرحلة تتسم بترسيخ قيم ومبادئ الديمقراطية في ثقافة النخبة والجماهير وإقتصاديا تتحقق نمط متساو لتوزيع السلع والخدمات وإجتماعيا تمنح القدر نفسه من الحقوق ما يساعد على تحقيق العدالة الإجتماعية والعدالة في المشاركة السياسية كما ترمي الى تكريس تنظيم هذه العملية عن طريق بناء نمط جديد من المؤسسات تتلائم مع صعوبة تلك المرحلة .

وهناك من يحدد الإنتقال الى الديمقراطية إعتمادا على طريقتين تتكاملان فيما بينهما ، التحديد الأول يشير الى التحول من نمط التنظيم السياسي غير ديمقراطي الى نمط أخر ديمقراطي أو بشكل أدق في طريقه الى الدمقرطة (هو ما يعني حصول تغير في طبيعة النظام ذاته في إنتظار اللحظة الديمقراطية بإعتباره نظاما راسخا ومتجذرا في الأفكار والممارسات والمؤسسات، أما التحد يد الثاني الذي يبدو أكثر شمولية ، فإنه يقبض بالقول أن الإنتقال الى الدمقراطية يمثل طوراً وسطياً يؤشر الى القطع مع النظام السلطوي لتبني قواعد نظام ينحو في إتجاه ديمقراطي)([1]). بشكل عام يمكن القول أن الإنتقال الى الديمقراطية يشمل حلقة وسطى بين الطور التحضيري الذي يصادف بداية صيرورة الأنفتاح وطور الديمقراطية الموطدة والمتجذرة من حيث هي نمط من الحكم المقبول من طرف الحاكمين والمحكومين بإعتبارها القاعدة الوحيدة لتدبير النزاعات، وعليه يتكاملان التعريفان من حيث تأكيدهما الخروج من بنيان التسلطية مع مايفترضه الخروج من وقت أو تمرحل الى إقامة قواعد تعتمد مرجعيات ومعايير الديمقراطية.

وهنا لابد الإشارة الى أن الإنتقال الى الديمقراطية هي التي تشمل المراحل الثلاثة الأولى دون المرحلة الرابعة التي تكتمل فيها تقريبا شروط نجاح الديمقراطية التي ذكرناها سابقاً، والتي

[1]) محمد نور الدين أفاية : القوى الإجتماعية للثورة في مجموعة مؤلفين ، الثورة والإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي ، نحو خطة طريق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢ ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص١٣٦ .

تعني أن الإنتقال الى الديمقراطية هي الفترة الإنتقالية بين سقوط النظام التسلطى والإنتقال الى الديمقراطية شكلية غير ناضجة.

المطلب الثاني: أسباب الإنتقال الى الديمقراطية :

يلاحظ المتتبع لظاهرة الإنتقالات الديمقراطية في العالم أن هناك مجموعة من العوامل تدفع هذه العملية، فإذا كان النمو الإقتصادي والتحول الحضري وظهور الطبقة البرجوازية والمتوسطة وخفض النمو الإقتصادي أسباب الموجة الأولى للإنتقالات والعوامل العسكرية كانت سبب في الموجة الثانية سواء الدول الخاسرون في الحرب وفرض عليهم الديمقراطية من قبل الدول المنتصرون أو الدول المستعمرون من قبل القوى الغربية، أما الموجة الثالثة ومثل مايراها صموئيل هنتنغتون جاءت بفعل عوامل متظافرة داخلية و خارجية ، أي أما تكون الإنتقال الى الديمقراطية نتاج لواقع سياسي إقتصادي إجتماعي ثقافي للمجتمع أو يكون مقرون بتدخلات والمساعدات الخارجية ، وهنا نحاول التطرق الى هذه العوامل بشئ من التفصيل.

١- الأسباب الداخلية :

أ)التغيير في إدراك القيادة السياسية : يعد هذا التغيير من أهم العوامل التي تدفع بإتخاذ قرار الإنتقال الى الديمقراطية، كذلك نجاح أو فشل ذلك الإنتقال، لذلك يؤكد كل من (لاري دايموند ولينز وليبست) على أن تغير قناعة القيادة بضرورة إدخال إصلاحات سياسية على النظام السلطوي بسبب تعرض بنية النظام للتآكل إضافة الى تنامي إدراك هذه القيادة بأن إستمرارها في الحكم يؤدي الى إضعاف الأبنية التي يوكل إليها دور مهم في عملية الإنتقال هي من أسباب المحورية للإنتقال الى الديمقراطية.([1]) أما عن الأسباب التي تجعل قادة النظم السلطوية يتجمعون نحو تأييد الخيار الديمقراطي حسبما ترى د.بلقيس أحمد منصور:١. تردي الشرعية السياسية للنظام .

٢. إدراك القيادة السياسية بأن تكاليف بقاءها مرتفعة للغاية لعدد أسباب منها إنقسام التحالف الذي يؤيد بقاءها في السلطة.

٣ . طالما إستنفذ مبررات وجود النظام السلطوي القائم ولم يعد قادراً على مواجهة متطلبات المجتمع فأن النظام الديمقراطي هو أفضل خيار لتجاوز الضغوطات الداخلية والخارجية.

---

[1] Larry Diamond , Juanlinz and Symor Mortin Lipset , Democracy in Developing Countries , Latin America , Lynne rienner , 1989 , p 49 .

٤.إعتقاد القادة أن التحول الديمقراطي سوف ينجم عنه إكتساب دولتهم العديد من المنافع مثل زيادة الشرعية الدولية ومساعدات الإقتصادية والعسكرية وحصول على القروض والإنضواء تحت لواء التجمعات الدولية الكبرى.

٥. طالما الديمقراطية هي الشكل الأمثل للأنظمة السياسية المتطورة المعاصرة الكل يحاول يعتبر نفسه مؤهلاً لها. ([1])

ب)إنهيار شرعية النظام القائم: تعد الشرعية من أهم مرتكزات إستمرار النظام السياسي وأن وجود أزمة الشرعية والإخفاق في الإستجابة لإحتياجات المواطنين وحل مشاكلهم وعدم القدرة على مواجهة الأخطار الخارجية وبالتالي فقدان قبول والرضا الشعبي تهدد بقاء وإستقرار النظام، وهنا إهتزاز شرعية النظم السلطوية و تأكلها يعود الى عدة عوامل أبرزها. ([2])

أ:إستفاذ النظام للغرض الذي قام من أجله. ب:التغيير في القيم الإجتماعية التي تصبح أقل تقبلا للحكم التسلطي.ج:عدم قدرة النظام السياسي على إستيعاب المتغيرات الجديدة في المجتمع وفي مقدمتها ظهور فئات جديدة يعجز النظام عن توفير فرص المشاركة لها. د: ضعف دور ومكانة البرلمان في النظام السياسي .ه:عدم تمثيل النظام السياسي لمختلف قيم ومصالح المجتمع. و: عزل النظام السياسي عن الساحة الدولية.

وتختلف مشكلات الشرعية حسب طبيعة النظام، إلا أن القاسم المشترك بالنسبة للحكومات الديمقراطية هو أن شرعيتها تعتمد على الأداء الناجح ، حيث يقيم الحكام شرعيتهم على أساس أداءهم وليس على أساس مايتوقعه منهم ناخبوهم، بينما في ظل النظام السلطوي ليس هناك فرق بين شرعية الحكام وشرعية النظام فالإخفاق في أداء النظام يعني سقوط كل من الحكام والنظام ، لذلك كان للقصور في الأداء الإقتصادي للنظام الديكتاتورية أثره في ظهور أزمة الشرعية([3])، وبالتالي إن فقدان الشرعية هي دليل على فقدان القدرة الإستخراجية والتوزيعية والإستجابية والتنظيمية التي هي عناصر أساسية لأستمرار إستقرار النظام كما هو دليل على غياب أليات النظام لتجديد الذاتي بشكل يتلائم مع المتطلبات المستجدة في المجتمع ويعرض الإستقرار السياسي للإهتزاز وإنهيار ما يجبر النظام التسلطي للعمل على إرجاع شرعية من خلال الإنتقال الى الديمقراطية .

---

[1]) د.بلقيس أحمد منصور : مصدر سابق ، ص ٣٥-٣٦ .

[2]) د.أيمان أحمد: قراءات نظرية–الديمقراطية والتحول الديمقراطي، مجلة المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مصر، مارس / ٢٠١٦ ، ص ٦-٥ .

[3]) د.بلقيس أحمد منصور ، مصدر سابق ، ص ٣٦ .

ج) الأزمة الاقتصادية: يذهب الكثيرون الى القول بأن النمو السكاني السريع يفرض مزيداً من المشكلات على الإقتصاد في البداية ويستتبعه إيجاد من الأزمات السياسية والإجتماعية، لأن النمو السكاني الكثيف زاد من متطلبات السلع والخدمات وفرص التعليم والسكن وعدم قدرة أجهزة الدولة المختلفة على مواجهة تلك الطلبات يجعل شرعية الدولة مهددة بإستمرار([1]). إن تدهور الأوضاع الإقتصادية تحت عبء إرتفاع الأسعار والبطالة والديون الخارجية والنمو المكلف الى إنتشار الفساد وإهدار مال العام والنقص في العملة وهبوط الإستثمار أدى الى سلسلة من الإنهيارات الإقتصادية وموجة عنف ومعارضة متزايدة من الطبقات الفقيرة ضد الطبقة الحاكمة وبالتالي حالة من عدم الإستقرار وزيادة المطالبة بالتحرير الليبرالي ([2]) .

إجمالاً أرتبطت عمليات الإنتقال الى الديمقراطية في النظم السياسية العربية بالأزمات الإقتصادية الناجمة عن الخلل في بنية إقتصادياتها الوطنية ، لذلك إذا نظرنا الى عمليات الإنفتاح الديمقراطي والتعددية السياسية في أغلبية الدول العربية إرتبطت مع الأزمات الإقتصادية وظروف المعيشية القاسية التي لازمت سياسة التصحيح الإقتصادي وشروط صندوق النقد الدولى لابل أكثر من ذلك كانت أغلبية الإنتقالات نتاج بما يسمى بإنتفاضات الخبز مثل تونس والمغرب والسودان ([3]) .

ورغم ذلك هناك أسباب تفرض نفسها بشكل موضوعي في قسم كبير من البلدان العربية كأسباب للإنتقال الى الديمقراطية ولكن إطلاقاً هذا لا يعني أن شروط ذلك الإنتقال قد نضجت بما يكفي لتعيد طريق تحقيقه بل هي إشارة الى أنه بات الإمكانية واردة على الرغم من العوائق والمصاعب محفوف بها مساره ما فرض عليها سياقاً متعرجاً إلا إنها لا تهدر إمكانية إنطلاقة وهذه الأسباب هي: ([4])

١: الإخفاق السياسي: ونقصد به الإخفاق الذريع الذي لحق بتحقيق المشاريع أقام عليها الأنظمة السياسية أركان شرعيتهم ما وضعت النخبة الحاكمة أمام حالة من الإفتضاح غير قابل للتغطية وفرض عليهم التعاطي مع بعض متطابات الديمقراطية .

---

[1]) المصدر نفسه ، ص ٣٧ .

[2]) صموئيل هنتنغتون : الموجة الثالثة ، مصدر سابق ، ص ١٢٠ .

[3]) أحمد البرصان: الدوافع والأبعاد السياسية للإنفتاح الديمقراطي في المنطقة العربية ،في مجموعة مؤلفين: التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات، جامعة أل البيت ، عمان ، ٢٠٠٠ ، ص ١٨٢- ١٨٣ .

[4]) عبد إلاله بلقزيز : في الديمقراطية والمجتمع المدني ، مصدر سابق ، ص ١٢٦-١٣٠ .

٢: بروز المعارضة ونذر الحروب الأهلية: لم يقدم التسلط والقمع وتعميم الإرهاب من قبل السلطة ضمانة لحمايتها من الغضب الإجتماعي ما قاد الى تعريض الإستقرار السياسي للتصدع والوحدة الوطنية للإنفراط والدخول في صراعات أهلية ما جعل شرعية الإنتقال الى الديمقراطية مخرجاً وحيداً .

٣: نمو ثقافة سياسية ديمقراطية: بعد توسيع التعليم وتطور برامجه وإنتشار الصحافة والاعلام والإحتكاك بالعالم الخارجي إزدياد دور المثقفين والأكاديميين رفع معدلات النمو الثقافي وإدراك الناس لحقوقهم الطبيعية ومن نتائج ذلك توسيع ثقافة والوعي الديمقراطي وتعميمها.

٤: الضغط الدولي: لم يعد بإمكان النخب الحاكمة تجاهل المطالب الديمقراطية وممارسة الإنتهاكات للحقوق السياسية والمدنية للمواطنين طالما باتت الدول الكبرى مدعوة الى فتح ملف للديمقراطية وحقوق الإنسان في البلدان العربية لابل أصبحت تحسين الحريات العامة وحقوق الإنسان ضمانة أساسية لكسب الشرعية الدولية وحصول القروض والمساعدات ما سهل إمكانية الإنتقال الى الديمقراطية .

وتدل تلك القضايا على أن الديمقراطية حاجة موضوعية ومطلب مجتمعي وضرورة لتحقيق التنمية والإستقرار والتقدم الإجتماعي والتعايش المجتمعي.

٢- **الأسباب الخارجية:** تشكل العوامل الخارجية أهمية قصوى في دفع عملية الإنتقال الى الديمقراطية خاصة في البلدان النامية ويمكن إختصارها في النقاط التالية .

أ: النظام الدولي: لقد شهدت البيئة الدولية مع نهاية الثمانينات إنهيار النظم الشيوعية والحكم الشمولية في الإتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية وتحول أغلبها الى الديمقراطية الليبرالية ماوضع الأنظمة الغير ديمقراطية تحت ضغوطات للإجراء الإصلاحات السياسية واستجابة لمطالب المعارضين السياسيين حول الحرية والحق في التعبير والمشاركة والوصول الى السلطة([1])، خاصة مع تخلي الإتحاد السوفيتي وقتذاك عن تلك النظم وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أحادي في العالم وأصبحت الديمقراطية أولوية لسياسة الخارجية الأمريكية التي تسعى الى تعميمها عالميا لضمان هيمنتها على العالم.([2]) ولكن بشرط أن لا يتعارض مع

---

[1]) مركز الدراسات الحضارية : تقرير الأمة (١٩٩١- ١٩٩٢) ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ١٧.

[2])عامر حسن فياض : الديمقراطية الليبرالية في مركبات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية أزاء الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، ع/٢٦١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، نوفمبر ، ٢٠٠٠ ، ص ١٤٩ .

*هناك مثال واضح على ذلك حينما قدم الكونغرس الأمريكي مشروع قرار بحضر بيع الأسلحة لأية دولة تعادي الديمقراطية وحقوق الإنسان وعند دراسة المشروع تبين للكونغرس إن هذا القرار يخلق كساد لتجارة الأسلحة

مصالحها*، ولم يقتصر هذا الموقف على الولايات المتحدة فقط بل أيضا الإتحاد الأوروبي لها دور في عملية الإنتقال الى الديمقراطية من خلال رغبة عديد من الدول للإنضمام إليها والزامهم بإجراء إصلاحات في المجال الديمقراطي وموقف الإتحاد الأوروبي ورفضها لإنضمام تركيا خير دليل على ذلك ، وبذلك تعتبر وضع النظام الدولي ودور القوى الخارجية متغير مهم لابل حاسم في بعض الأحيان في عمليات الإنتقال وممارسة الديمقراطية .

ب: ضغوط القوى الخارجية: إن القوى الخارجية تلعب دوراً مهما في دفع العملية الديمقراطية سواء كانت هذه القوى دولاً ومنظمات أو مؤسسات المالية الدولية وعلى نحو التالي :

١: ضغوطات الدول المانحة على الدول المتلقية للمعونات من أجل الإسراع في عملية الإصلاحات السياسية للإنتقال الى الديمقراطية، حيث ساد الإعتقاد مع نهاية الثمانينات بأن غياب الديمقراطية كان من أهم العوامل التي أدت الى الأزمات والتدهور الإقتصادي الذي تعاني منه الدول النامية.([١]) ومن هذا المنطلق ظهر مفهوم المساعدات المشروطة المرتبطة ببرامج التكييف الهيكلي والتي يرجع تأريخها الى أواخر السبعينات وبداية الثمانينات من القرن المنصرم حيث ظهر ما يعرف بالجيل الأول للمشروطية الذي ركز على آليات الإصلاح الإقتصادي ثم ظهور الجيل الثاني لها مع بداية التسعينات والذي تضمن المشروطية السياسية ويشمل الشروط المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ([٢]) .

٢: ضغوطات المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي حيث تربط مساعداتها المالية وقروضها بإدخال الإصلاحات السياسية على النظم السياسية إنطلاقاً من أن الديمقراطية تعد الحجر الأساس للتنمية لابل هي الشرط الأساس للإصلاح الإقتصادي لذلك تهتم هذه المؤسسات بمؤشرات العامة للديمقراطية التي تتعلق بقضايا الفساد والشفافية والإنتخابات وفاعلية الحكومة والإستقرار السياسي والإرهاب والمشاركة السياسية وحقوق الانسان، كما تشترط تلك المؤسسات ضرورة تبني برامج التكييف والتعديل الهيكلي القائمة على الإقتصاد وخصخصة القطاع العام ودعم القطاع الخاص وهو ما يعني في النهاية تقليص دور

الأمريكية وعليه تم صرف نظر نهائيا عن القرار، راجع عبد الوهاب المصري: الشورى والديمقراطية والعلاقة بينها ، مجلة الفكر السياسي ، ع٢/، ربيع/١٩٩٨ ، إتحاد كتاب العرب، دمشق، ص ١٦٤-١٦٥.

[١]) د. أيمان أحمد : مصدر سابق ، ص١١ .

[٢]) راوية توفيق: الحكم الرشيد والتنمية في أفريقيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٥ ، ص٣٩ .

الدولة في إقتصاد المجتمع([1]).مع الأخذ بالإعتبار إن الإصلاحات التي تدعو إليها تلك المؤسسات غالبا ما تتعارض مع مصالح الفقراء حيث تدعو الى رفع الدعم وفرض ضرائب جديدة على حساب محدودي الدخل.

٣: كما قد يكون الإنتقال الى الديمقراطية ناتج عن رغبة النظام في الإندماج في المجتمع الدولي ومنظماته خاصة المنظمات الإقتصادية والمالية بهدف تلقي مساعدات ومنح الخارجية ([2]).

من هنا تتضح أن الضغوطات التي تم ممارستها من قبل القوى الخارجية من أجل إجبار دول الإنتقال الى إجراء الإصلاحات السياسية في مجال حقوق الانسان والتعددية والمشاركة السياسية والحرية بالذات الإقتصادية قد ساعد في تبني بعض مظاهر الديمقراطية في تلك الدول، ولكن من جهة ثانية كان باهض الثمن إجتماعيا حيث تحمل الجانب الأكبر منه الفقراء ومحددي الدخل ما أدى الى زيادة التفاوت الإقتصادي والإجتماعي وإرتفاع معدلات البطالة مما زاد من الإحتجاجات السياسية والإجتماعية وحالات العنف والإرهاب رغم تأثيراتها السياسية بأجبار تلك الدول لتقديم تنازلات عديدة .

ج: نظرية الدومينو(Domino Theory): أو ظاهرة العدوى والإنتشار أو المحاكات او تأثير العرض العلمي أو كرات الثلج كل هذه التسميات أطلق من قبل صموئيل هنتنغتون ، بإعتبار أن التحول الديمقراطي الناجح من دولة ما يشجع على التحول الديمقراطي في دولة أخرى مايشبه كرة الثلج التي تتزايد حجما كلما تدحرجت.([3])، ويعود ذلك للأسباب التالية : ([4]) .

+ تواجه جميع هذه الدول مشاكل متماثلة فتعتبر الديمقراطية دواء مفيد لمشكلاتها .

+ الدولة التي تحولت الى الديمقراطية قد تكون على درجة من القوة أو تعد مثالاً سياسيا وثقافيا يحتدى به.

+ دور التقارب الجغرافي والتشابه في إنتقال عملية التحول من دولة الى أخرى وهو ما حدث في دول أوروبا الشرقية التي إنفرط عقدها إثر تفكك الإتحاد السوفيتي السابق .

---

[1]) د. توفيق إبراهيم حسنين : التطور الديمقراطي في الوطن العربي ، قضايا و إشكاليات السياسة الدولية ، ع /١٤٤، أكتوبر/ ٢٠٠٠ ، ص ٢٦-٢٧

[2]) د. أيمان أحمد : مصدر سابق ، ص ١٢ .

[3]) صموئيل هنتنغتون : الموجة الثالثة ، مصدر سابق ، ص ١٦٨ .

[4]) المصدر نفسه : ص ١٧١ – ١٦٨ .

+ أثر التطور السريع في مجال الإعلام والإتصال ودوره البارز في عملية المحاكاة أو العدوى فإذ وقع حدث في بلدما يتأثر بلد أخر بسهولة .

في نهاية هذا الموضوع نصل الى نتيجة أن هناك عدة أسباب وعوامل متداخلة مترابطة متشابكة ربما مختلفة حسب التجارب تخلق بيئة ملائمة للإنتقال الى الديمقراطية دون الإسهام في تحقيق التماسك الديمقراطي وإبلاغها النضوج وهذا ماهو بحاجة الى طرح موضوع أخر وهو محفزات الإنتقال الديمقراطي.

المطلب الثالث: محفزات التحول من مرحلة الإنتقال الى الديمقراطية الى الإنتقال الديمقراطي :

طالما في بلدان الإنتقال إمكانية تراجع وإنتكاسة وصولاً الى القضاء على التجربة الديمقراطية قائمة على الدوام فلابد من مجموعة مخفرات سببية متفاعلة كل حسب خصوصيته أن تغذي عملية الإنتقال لإدامتها وتطورها لمراحل متقدمة للإنتقال الديمقراطي. وهنا نتطرق الى شروط لابد أن تترافق عملية الإنتقال وتتزامن معها لتدعيم الديمقراطية وإرساءها. وبالإمكان التوقف عند أربعة شروط .

الشرط الأول: الثقافة السياسية: يقر (تشارلز تيللي Tilly) بعدم إمكانية الوصول الى آليات الديمقراطية خاصة في بلدان الإنتقال دون الدوافع المتمثلة في النضالات سياسية للفاعلين السياسين خصوصا والجماهير بشكل عام.(١) كما يرى معظم أجيال العقود الثلاث الماضية من الباحثين أن الثقافة السياسية شرط جوهري وأساسي لضمان إستمرارية عملية الإنتقال وتصنف عناصرها الى أنماط ثلاث: (٢) .

أ) التوجيه المعرفي ويشمل معرفة النظام السياسي والمعتقدات الخاصة به.

ب) التوجيه العاطفي يتضمن إثارة العواطف حول النظام السياسي.

ج) التوجيه القيمي يتضمن الإلتزام بالقيم والأحكام السياسية المتعلقة بأداء النظام السياسي ومدى صلته بهذا القيم .

وعليه الثقافة كعامل ذاتي خاص بكل مجتمع هي العامل الأكثر تأثيراً في حضور أو غياب الديمقراطية في خطاب الإنتقال ويفترض وجود عناصر محددة لهذه الثقافة والتي تتمحور حول

---

[١]) تشالز تيللي : مصدر سابق ،ص١٣١ .

[٢]) د. عبد الغني نصر على الشميري : مصدر سابق ، ص ٧٢ .

حرية وحقوق الفرد والمواطنة وغلبة الأطر الطوعية ومبدأ التفاوض وصولاً الى التوافق وقبول الآخر وشرعية الإختلاف والتسوية السلمية لتضارب المصالح .

ويتفق أغلبية الباحثين على إذا كان تحقيق هذا شرط صعبا على مستوى الجماهير عامة فأنه ليس كذلك على مستوى النخبة لابل يرون أن هذه الشروط مرتبط بالنخبة أكثر من الجماهير في المرحلة الإنتقالية للديمقراطية([1]). ويؤكد (روبرت دال) (أن نجاح عملية الإنتقال الديمقراطي إحتمالاً أكثر في حالة تطور التنافس السياسي الديمقراطي في نخبة مغلقة قبل المشاركة الجماهيرية التي تتم لاحقاً في إطار أعراف وممارسات تنافسية طورتها النخب).([2]) يؤكد عبدالاله بلقزيز بأن توفر الثقافة الديمقراطية هو من الشروط العميقة للإنتقال على مستوى النخب ولامجال لإفتراض إمكانية دونها وتعبر هذه الثقافة السياسية عن نفسها من خلال منهجين:([3])

أ: من خلال جنوحها الى تطور العملية السياسية (عملية الصراع السياسي بوصفها منافسة إجتماعية سلمية).

ب: من خلال إعلانها مبادئ التوافق والتراضي لقاعدة الصراع السياسي بين أطراف السلطة والمعارضة. أي المنحى الأول يعرف السياسة بأنها منافسة مدنية من أجل تحصيل الحقوق وإدارة التوازن بين المصالح، أما المنحى الثاني فهو ما يمنح الثقافة السياسية صفة جديدة وهو يطوق غريزة التفرد والإحتكار وصراعات المصالح في الحقل السياسي والإعتراف بها كي تتحلى بقيم العدالة في تطورها لعملية توزيع السلطة.

ويصف (لاري دايموند) الثقافة السياسية الضرورية لهذه المرحلة بإنها ثقافة ذرائعية (براغماتية) مرنة بإعتبار أنهما يتعارضان مع طرح صارم وآيدولوجي للعمل السياسي والإحساس بالثقة في فاعلين سياسين آخرين وفي بيئة إجتماعية على نحو أكثر شمولية والرغبة بالتسوية نابعة من إيمان حقيقي بضرورتها والرغبة فيها، فضلاً عن قدر من المرونة في الخطاب السياسي والا حترام لآراء الآخرين، إلا أن تثبيت هذه القواعد السلوكية سيكون صعباً على المدى البعيد إلا إذا أصبحت جزءاً لا يتجزء من مجموعة المعتقدات والقيم الأكثر عمقا وتماسكا وشمولية. ([4])

---

[1]) نقلاً عن : المصدر نفسه ، ص ٧١ .

[2]) نقلاً عن: د. عزمي بشارة و د. سيد سعيد محمد : إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، مواطن للنشر ، ط١، فلسطين ، رام الله ، ١٩٩٧ ، ص٥٢ .

[3]) عبد إلاله بلقزيز : الديمقراطية والمجتمع المدني ، مصدر سابق ، ص ١٢٤ .

[4]) لاري دايموند : مصادر الديمقراطية - ثقافة المجموع أو دور النخبة ، دار الساقي ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص١٩ .

وهذا يعني أن هذه الثقافة تعزز الإنفتاح الفكري وتسهل التوافق وتعمل على كبح دور الآيدولوجية في العمل السياسي وخطر الإستقطاب النزاعي، وهي ثقافة مدنية تكرس الثقة الإجتماعية والحس التعاوني والإلتزامات الرئيسية بالنظام والمجتمع وتشكل روابط عمودية بين النخب والجماهير وهي متغيرة حيث تتأثر بالتطور الإقتصادي والحراك الإجتماعي والمدني وممارسة المؤسساتية والتجربة التأريخية والإنتشار الدولي .

ويؤكد (آرنت ليبهارت) على ضرورة وجود إتفاق على قواعد اللعبة بتكيف النخبة الذي يعد عاملاً مستقلاً وشرطاً مؤاتيا يعزز فرصة الإنتقال للديمقراطية بالذات التوافقية، وذلك من خلال وجود نزعة تأريخية نحو الإعتدال والتسويات والتعاون بين النخبة قبل قيام النظام الديمقراطي، كما يؤكد ليبهارت على عناصر الإدارية والعقلانية والهادفة والتعاقدية لتجانس كافة المخاطر الى الإنقسامات القطاعية وعدم تحول إنقسامات الثقافات الفرعية الى إنقسامات خطرة ([1]).

ويرى (د.عزمي بشارة) إنه عند الحديث عن دور الثقافة في تعزيز أو إعاقة الإنتقال الى الديمقراطية في ضوء مقاييس مثل التسامح وخير العام وإستقلالية الفرد الذاتية وغيرها فأن ثقافة النخبة هي التي تتحمل المسؤولية الأكثر من ثقافة الشعب ، فالثقافة السياسية الديمقراطية جاءت تأريخيا من خلال تطور ثقافة النخب وجدت مصلحتها في النظام الديمقراطي ثم تحولت الى ثقافة شعبية وقد ترافق ذلك مع نشوء مفهوم المواطنة وإتساع قاعدة المشاركة الديمقراطية والتعود على إحترام قواعد الديمقراطية.([2]) وأكد (صموئيل هنتنغتون) بقوله (إن الديمقراطية ستنتشر بقدر ما يولها من يشغلون مقاعد السلطة بأن تنتشر، وإذا كان النمو الإقتصادي يجعل الديمقراطية أمراً ممكنا ، فالقيادة السياسية حسية تجعل منها أمراً واقعا)([3]). بذلك يشكل أيمان النخب الحاكمة بقضية الديمقراطية وضرورة ترسيخها وتقبلها كشكل للحكم دافعاً قوياً في سيرورة عملية الانتقال والتوجه نحو بناء النظام الديمقراطي.

---

[1]) آرنت ليبهارت: الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد،ت:حسني زينة،معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد ،٢٠٠٦ ، ص١٥٥-١٦٧

[2]) نقلاً عن: عبد الاله بلقزيز : الإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي ، المؤتمر القومي العربي السابع حول حال الأمة العربية ، القاهرة ، أذار ١٩٩٧ ، ص ٤٢٧ .

[3]) نقلاً عن: إبراهيم توفيق حسنين : دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث – في إتجاهات حديثة في علم السياسة ، المحرر على الدين هلال ، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ١٨٨ .

وأيضاً (ليبست) يتحدث عن ضرورة تميز الثقافة السياسية في مرحلة الإنتقال بالإعتدال والتعاون والمساومة والتكيف وذلك بهدف تسهيل عملية الإنتقال وصون الديمقراطية من خلال إيجاد توازن بين الإنشقاق والصراع من جهة مع الحاجة الى الإجماع من جهة ثانية([1]).أي الإعتدال والتكييف يضمنان التسامح والتعايش مع الإختلافات الإجتماعية والثقافية على نحو واسع ومعتقدات ومواقف سياسية المعارضة تحديداً ، وبالتالي الإعتدال والتكيف السياسي تجعل التكيف الإجتماعي على مستوى الجماهير أيسر بواسطة الأشكال البنيوية للتفاعل الإجتماعي.

ويقر كل من (أودونيل وشميتر) في إطار الثقافة السياسية للنخبة في هذه المرحلة البدء بعملية اللبرلة السياسية داخل نظام الحكم وتخفيف عمليات القمع والسماح بالحريات المدنية وبالتالي تكتسب عملية اللبرلة دفعا وزحما قويا وجاداً ما يؤدي الى إنخراط العديد من الفاعلين السياسين من نظام الحكم وقوى المعارضة في العملية السياسية وبالذات المعتدلين.([2]) ويؤكد كل من جون هيغلي ومايكل بروتون إن هذه الثقافة هي سبب ونتاج لوجود نخبة موحدة بالتراضي وهي وحدها القادرة على أن تنشئ نظاماً مستقراً قابلاً للتطور نحو الديمقراطية مقارنة بالنخب غير الموحدة أو الموحدة آيدولوجياً.([3])

أما فيما يتعلق بالثقافة الشعبية، فمن الممكن أن تكون غير ديمقراطية أو غير متفقة مع مفاهيم وقيم الديمقراطية لكنها لايمكن أن تكون معادية للديمقراطية أو مناهضة لها خاصة حينما تكون مرتبطة بقضايا تتعلق بحقوق وحريات المواطنة وأستقلال القضاء وغيرها من القضايا ذات شأن بإحترام كرامة وإنسانية الأفراد، فضلاً عن ذلك تستند ثقافة السياسية الجماهيرية بالدرجة الأساس على مواقف النخبة السياسية خاصتا فيما يتعلق بمسألة المشاركة والتعايش والتسامح ، لذلك أن معظم الدارسين والمحليين يدركون بأن الديمقراطية تنبثق كخيار للنخبة التي تتفق على مجموعة من المبادئ والإجراءات على القبول بشرعية الإختلاف والتنوع في حيز الوحدة ، فمثل هذه العملية تتبلور أولاً لدى النخب ثم تنتقل الى الطبقات الإجتماعية الأخرى .

---

[1] (Seymor Martin Lipset ، political man ، Op. Cit، pp78-79

[2]) غليرمو أودونيل و فليب س شميتر : مصدر سابق ، ص ٣٨ – ٤٢ .

[3]) John Higley and Michael Burton, The Variable in Democratic Transition and Breakdawns , American Sociological Review , vo 1.55 , 1989, pp 17-27 .

الشرط الثاني:الدولة وأدائها للسياسات العامة*: يؤكد (تشارلز تيللي) أن إقامة الديمقراطية لا تحصل من دون تحقيق – ولو جزئيا – ثلاث طرائق أساسية لرسم السياسات العامة من قبل الدولة :([1])

أ: إدماج شبكات الثقة (Trust Networks)** بين أشخاص في السياسة العامة .

ب: عزل السياسة العامة عن التفاوت الطبقي .

ج: إلغاء أو تحييد مراكز السلطة ذات الإستقلال الذاتي التي لها قوة الإرغام والإكراه بشكل يعزز سلطة الناس العاديين على السياسة العامة ويزيد من سيطرة السياسة العامة على أداء الدولة.

ويقصد تيللي بالسياسات العامة العلاقة بين المواطن والدولة إضافة الى التحالفات والمواجهات بين الأطراف السياسية الرئيسية خارج أجهزة الدولة وتأثيرها على إمكانية إقامة الديمقراطية، ومن خلال هذه العلاقة يخمن مدى إلتزام الدولة بحاجات المواطنين التي يطلبونها.([2]) ويطرح تيللي أربعة تقديرات لتطابق بين سلوك الدولة والمطالب المعلنة للمواطنين التي يراها ضرورية للنجاح الإنتقال :([3])

أ) الإتساع : يسعه دخول حقوق ومتطلبات المواطنين في مجال السياسة دون إستبعاد أي شريحة .

ب) المساواة: مساواة شاملة أمام القانون بين وضمن طبقات المواطنين دون الإعتبارات الإثنية أو الطائفية.

ج) الحماية :ضرورة حصول جميع المواطنين على حد الأدنى من الحماية للسياسة من قبل الدولة في حالة تعبير عن مطالبهم وخصوصياتهم.

د) مشاورات الإلتزام المتبادل أي ضرورة إلتزام المواطنون والدولة بعملية ترجمة تلك المطالب .

---

* نطرح هذا الموضوع في إطار طروحات تشارلز تيللي .

[1]) تشارلز تيللي : مصدر سابق ، ص ١٤٠ .

** شبكات الثقة : هي العلاقات المتشعبة بين الأشخاص و تتألف بصورة رئيسية من روابط متينة يضع أناس ضمنها مصادر وثروة ومشاريع أعمال إقتصادية تحت خطر مخالفات و أخطاء وفشل الآخرين وضم مجموعات الأقارب و طوائف دينية و شركات التجارية والبنوك .المصدر نفسه ، ص ١٣٢ .

[2]) المصدر نفسه ، ص ٣١ -٣٢ .

[3]) المصدر نفسه ، ص ٣٤ -٣٥ .

هنا تيللي يؤكد على ضرورة عمل الدولة لرفع قدراتها بهدف فرض قراراتها وتوفير الحماية والدعم المادي والمعنوي لضمان حقوق السكان بالذات في مصادر الثروة دون إستغلالها من قبل عملاء الدولة والمقربين منهم فقط. ويبين تيللي أن إقامة الدمقراطية وإطاحتها تتداخلان مع تغير قدرة الدولة، وهنا يقر تيللي إن مسارات الإنتقال يتحدد وفق منظور السلطة الديمقراطية هل هي وسيلة لخدمة الشعب أم لخدمة السلطة وبقاءها وهذا يستند على ثلاث متغيرات:([1])

١: المتغير الأول: إزدياد أو تراجع الإندماج بين شبكات الثقة القائمة بين الأفراد (القرابة،المرجعية الدينية..) والسياسة العامة للبلاد. أي على صعيد الثقة كيف يتعامل الفرد مع المجتمع السياسي من جهة وكيف تتعامل السلطة مع الفرد والمجتمع من جهة أخرى. وهنا يتحدث تيللي عن ضرورة إندماج تلك الشبكات بعمق مع أنظمة الحكم وبذلك تشجع أعضاءها للدخول في مشاورات ذات إلتزام متبادل بأن ضم شبكات الثقة الى السياسات العامة يؤدي الى بروز ثلاث عناصر أساسية في الحياة الديمقراطي وهي:([2])

+ تداول السلطة وتخلي الخاسرون عن مزايا منافع المنصب الوطني .+ توزيع الوظائف .+ تكوين أحزاب يضم كافة الأفراد بإختلاف أطيافهم وأديانهم. ولقد جاء منظرو الديمقراطية المحدثون بأربعة طروحات حول تأثير الثقة على الديمقراطية كما يلي : ([3])

أ) تعاون شبكات الثقة مع الحكومة على أساس الإلتزام وليس الإكراه والقمع .

ب) وجود مستويات عالية من الثقة بالحكومة وتفويض الطوعي للسلطة الى ممثلين .

ج) إن تناوب الأحزاب على تولى السلطة يعتمد بثقة الذين هم خارج هذه السلطة لأن دورهم في توليها آت.

د) إن العناصر التي لها ثقة كبيرة بما ستنجم عنه السياسات الديمقراطية هم الذين سيتعاونون مع النظام أصلاً. وعليه يؤكد تيللي إن شبكات الثقة والعلاقات التكاملية والتوافقية بينهم هي ترجمة لإدارة المواطنين الجماعية بهدف إتخاذ قرارات الجماعية الملزمة ، وعمل الحكومة للحفاظ على شبكات الثقة يؤدي بأعضاء هذه الشبكات العمل لصالح الحكومة وتحمل مسؤوليات معه وبالتالي مشاركة أكثر فعالية .

٢: المتغير الثاني: المساواة وإنعزال السياسة العامة عن درجات التفاوت الطبقي والإجتماعي أي تساوي بين الطبقات نفسها من خلال : ([1])

---

[1]) المصدر نفسه ، ص ٤٨ .

[2]) تشارلز تيللي: مصدر سابق ، ص ١٤١ .

[3]) المصدر نفسه ، ص ١٦٢ .

-المساواة في المنافع بشكل يؤدي الى توسيع الطبقة الوسطى لكل شرائح المجتمع .

-إحتواء الحكومة للقوات المسلحة لإضعاف سيطرة العسكرين على السياسة العامة .

-تبني الوسائل التي تعزل السياسة العامة عن التفاوت الطبقي(الاقتراع السري ودفع الرواتب الموظفي الحكومة). ويرى تيللي على ضرورة الإبتعاد عن كل الأسباب التي تخلق اللامساواة وهي: ([٢])

أ: السيطرة المتساوية على مصادر الثروة. ب: طبقات متوازية وغير متساوية الذكور والإناث. ج: اللامساواة بسبب إحتكار الفرص من قبل جماعة معينة وبذات السياسيين. د: اللامساواة الناتجة عن الإستقلال من قبل من يسيطرون على مصدر الثروة .

٣: المتغير الثالث: أزدياد أو تراجع الإستقلال أو الحكم الذاتي لمراكز السلطة الرئيسة خاصة تلك التي تمسك بوسائل القمع العامة (أمراء الحرب، الجيوش، المؤسسات الدينية) عن المشاركة في الحياة السياسية ([٣]) وتشمل المناهج المشجعة للديمقراطية التي تتناول مراكز السلطة المستقلة وتتمتع بالحكم الذاتي:([٤])

+ توسيع المشاركة السياسية. +المساواة في الوصول الى المصادر السياسية والفرص المقيدة خارج الدولة أي الفرص التي لاتخص الدولة. +إلغاء القوى المستقلة التي تتمتع بالحكم الذاتي وقوة الإكراه والإرغام داخل وخارج الدولة. وهذا ما يؤدي الى تعزيز سلطة الشعب على السياسة العامة ويزيد من سيطرة السياسة العامة على أداء الدولة وهذا ما يؤدي الى الديمقراطية.

وبهذا نقر أن مستويات طبيعة نظام العلاقات المعقدة بين أعضاء وجماعات و طبقات داخل المجتمع سواء كان تراتبية أم محكومة بالولاء والإنتماء وطبيعة العلاقات المعقدة بين المجتمع والدولة سواء كان التناحر أو التنافر أو التوازن والتكامل وطبيعة تقسيم وظائفي بين مؤسسات الدولة والقوى خارج الدولة وقدراتهم على إنجاز وظائفهم داخل مؤسات الدولة وخارجها وعلاقة بعضهم ببعض هى التي تحدد نجاح الدولة في سياساتها العامة وبالتالي قدرتها لإقامة الديمقراطية أو الإطاحة بها.

---

[١]) المصدر نفسه ، ص ١٣٤- ١٣٥ .

[٢]) المصدر نفسه ، ص ١٩٣-١٩٥

[٣]) تشارلز تيللي: مصدر سابق ، ص ٤٨ .

[٤]) المصدر نفسه ، ص ١٣٦-١٣٩. كذلك: ص٢٣٦-٢٣٧ .

وعلى أساس كل ماذكرناه حول أداء الدولة للسياسات العامة يقسم (تيللي) الأنظمة مابين الديمقراطية وغير الديمقراطية سواء قوية أو ضعيفة وبالشكل الآتي : ([1])

١) النظام غير الديمقراطي ذو القدرة العالية: تدخل الواسع لقوى أمن الدولة في السياسة العامة وتضيق الحريات وتغير النظام أما من خلال صراع على مستوى القمة أو العصيان الجماعي على مستوى القاعدة ،هنا يعني الدولة قوية والمجتمع ضعيف وهذا يساوي الأنظمة الشمولية والمستبدة من خلال تسلط الدولة على الشعب .

٢) النظام غير الديمقراطي ذو القدرة الضعيفة: أمراء الحرب وتكتلات إثنية وتعبئة قوى دينية وصراعات عنيفة ومتكررة بما فيها الحروب الأهلية، عناصر سياسية متعددة بما فيها المجرمون الذين ينشيرون قوى التدمير والموت، وربما الدولة هنا تدعي الديمقراطية أو تمارس مظاهر الديمقراطية أي الجماعات قوية وبالمقابل المركز ومؤسساته ضعيف وهذا يساوي تعدد المراكز وحالة عدم الإستقرار .

٣) النظام الديمقراطي ذو القدرة الضعيفة: حركات إجتماعية متكررة وأنشطة لمجموعات ذات مصالح وتعبئة أحزاب سياسية وإنتخابات تنافسية بإعتبارها درجات عالية من النشاط السياسي ولكن مع وجود مراقبة أقل فعالية، مع تدخل أكثر لعناصر شبه مشروعة وغير مشروعة في حكومة السياسات العامة ومستويات أعلى من العنف التدميري المميت في السياسات العامة، هنا الدولة ضعيفة والجماعات قوية أي الجماعات أقوى من المؤسسات وهذا يساوى تعدد المراكز وعدم الإستقرار أيضا .

٤) النظام الديمقراطي ذو القدرة العالية:حركات إجتماعية متكررة وأنشطة لمجموعات ذات مصالح و تعبئة أحزاب سياسية وإنتخابات تنافسية ومراقبة الدولة للسياسات العامة بشكل موسع تصاحبها مستويات منخفضة نسبيا من العنف السياسي، أي في هذه الحالة الدولة قوية والمجتمع قوى يتعاقدون وفق أحكام القانون كأساس للديمقراطية،مامعناه الديمقراطية تحكم ولها سلطة(سلطة الديمقراطية) ليس السلطة تحدد الديمقراطية (ديمقراطية السلطة). وعليه إن النوعين الثاني والثالث غالبا تكون في مراحل الإنتقال الى الديمقراطية مثل الحالة العراقية النوع الرابع في مرحلة نضوج وترسيخ الديمقراطية مثل الدول الأوروبية .

الشرط الثالث: العدالة الإنتقالية : إذا كان فكرة العدالة قيمة مطلقة لايمكن طمسها أو التنكر لها أو حتى تأجيلها تحت أي ذريعة كان، فأن العدالة الإنتقالية تشترك مع العدالة

[1]) المصدر نفسه ،ص ٤٠ -٤٤

التقليدية في إحقاق الحق و إعادته الى أصحابه وفي كشف الحقيقة وهي جبر الضرر وتعويض للضحايا خصوصا لماله علاقة بالقضايا السياسية والمدنية العامة، لكن العدالة الإنتقالية تختلف عن العدالة التقليدية المتواترة في كونها تعني بالفترات الإنتقالية ومن بينها الإنتقال الى الديمقراطية.([1]) وإذا كان الإنتقال نحو الديمقراطية هي توجه يرتكز على قواعد عامة مشتركة تمثل المشترك الإنساني فأن لكل بلد خصوصيته ولا تشبه عملية الإنتقال الديمقراطي غيرها من العمليات نظراً الى إختلاف التطور السياسي والإجتماعي والإقتصادي والثقافي والتأريخي على الرغم من المشتركات بين الأمم والشعوب ولعل هذه المسألة تنطبق الى حدود كبيرة على مسألة العدالة الإنتقالية التي نجحت في بعض التجارب وبعض الآخر لايزال تحتاج الى الإفادة من المبادئ العامة للعدالة الانتقالية ضمن تجارب الموجة الثالثة للإنتقالات.([2]) وعرف الأمين العام الأسبق(كوفي عنان) للأمم المتحدة في تقرير له العدالة الإنتقالية بأنها تشمل كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمجادلات التي يبذلها المجتمع لتفهم وتجاوز تركة الماضي الواسعة النطاق بغية كفالته للمساءلة وإحقاق العدل وتحقيق المصالحة.([3]) وقد ربط كوفي عنان ذلك بإستراتيجات شاملة يجب أن تتضمن الإهتمام على نحو متكامل بالمحاكمات الفردية و وسائل جبر الضرر وتقص الحقيقة والإصلاح المؤسسي أو أي شكل يدمج على نحو مدروس هذه العناصر على نحو ملائم.([4]) ووفق مشروع قانون هيئة الحقيقة والكرامة المعروض على المجلس الوطني التأسيسي التونسي للعدالة الإنتقالية هي ((مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ومصالحة ماضي إنتهاكات حقوق الإنسان بكشف حقيقتها ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عنها وجبر ضرر الضحايا ورد الإعتبار لهم بما يحقق المصالحة الوطنية ويحفظ الذاكرة الجماعية ويوثقها ويرسي ضمانات عدم تكرار الإنتهاكات والإنتقال من حالة الإستبداد الى نظام ديمقراطي يساهم في تكريس منظومة حقوق الإنسان)).([5]) لعل أخطر ما يواجه عمليات الإنتقال الى

---

[1])د.عبد الحسين شعبان:العدالة الإنتقالية مقاربات عربية للتجربة الدولية،مجموعة مؤلفين:الطائفية والتسامح والعدالة الإنتقالية،من الفتنة الى دولة القانون،سلسلة كتب المستقبل العربي/٦٦،الحلقات النقاشية،ط١ ،بيروت ، ٢٠١٣ ،ص١٦٤.

[2]) المصدر نفسه ، ص١٦٦.

[3]) تقرير الأمين العام الى مجلس الأمن الدولي بشأن سيادة القانون والعدالة الإنتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات مابعد الصراع في ٢٤/آب/ ٢٠٠٤، المرقم S/٢٠٠٤/٦١٦ ، الفقرة ٨ ،ص ٢ .

[4]) المصدر نفسه : فقرة ٢٦،ص ١٧ .

[5]) نقلاً عن: أحمد شوقي بنيوب : العدالة الإنتقالية – المفهوم و النشأة والتجارب ،في مجموعة مؤلفين :الطائفية والتسامح والعدالة الإنتقالية،مصدر سابق،ص٢٠١ وللمزيد من التعاريف كذلك ينظر: كمال عبد

الديمقراطية هو موضوع العدالة الإنتقالية وكيفية التعامل مع الماضي، وذلك بهدف تصفية حساب الماضي دون عرقلة عمليات الإنتقال الحالي وهذا هو السؤال التي تم طرحة من قبل كل من أودنيل وشميتر.([1]) وخلال دراسة موضوعة العدالة الإنتقالية في أغلبية تجارب الإنتقال الديمقراطي في أوروبا الشرقية وأفريقيا يتبين أنهم أخذو بنماذج ثلاث :

١: بلدان قررت سياسيا طي صفحة الماضي.٢: وبلدان دعت الى الإستمرارية في العمل بالقواعد القانونية الجزائية. ٣: وهناك بلدان دعت الى القطيعة مع الماضي وإستخدام العدل العقابي كوسيلة لمعالجة جرائم النظام السابق.([2]) أيا كان كيفية التعامل مع الماضي بالتشدد أو المرونة لكن لابد من الحفاظ على قيم العدالة والتضامن الإجتماعي وتعويض الضحايا والعمل على إصلاح النظام القانوني وأولاً وقبل أي شئ كشف الحقيقة الكاملة والتمكن من معرفة حجم الأضرار التي لحقت بالمجتمع والأفراد جراء سياسة التسلط وسوء إستخدام السلطة والنفوذ.([3]) وكان الرأي العام الدولي يزداد مطالبة عقب حدوث مثل تلك الإنتهاكات بأيجاد نظام نظام يستجيب لمتطلبات العدالة و وصول الى الحقيقة بما يؤمن المصالحة أيضاً ولاسيما بعد المساءلة ، وأحيانا كان يطلق على هذا النوع من العدالة مصطلح (عدالة مابعد النزاعات) وعلى أساسه تم وضع (مبادئ شيكاغو)* التي عدت لتحقيق العدالة ما بعد النزاعات وتلك لاتعني سوى إستراتيجيات لمكافحة الإفلات من العقاب أو العدالة الإنتقالية وهي عملية متعددة الأوجه تتجاوز النهج القانوني الرسمي لمفهوم العدالة.([4]).

اللطيف : العدالة الإنتقالية والتحولات السياسية في المغرب ، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، ط٢ ، بيروت ، ٢٠١٤ .

[1]) غيليرمو أودونيل و فليب س شميتر : مصدر سابق ، ص ٦٢ .

[2]) عبد الحسين شعبان : مصدر سابق ، ص ١٦٧ . أحمد شوقي بنيوب : المصدر السابق ، ص ٢٠٣

[3]) المصدر نفسه ، ص ١٦٧ .

* مبادئ شيكاغو للعدالة مابعد النزاعات:١- تحاكم الدول المرتكبين المشتبه بهم للإنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ٢- تحترم الدول الحق في الحقيقة وتشجع التحقيقات الرسمية في الإنتهاكات السابقة عن طريق لجان تقصي الحقائق ٣- تعرف الدول بالوضع الخاص للضحايا وتضمن وصولهم الى العدالة كما تعد سبل الجبر والإنصاف ٤- يجب على الدول أن تنفذ سياسات للتنحية والعقوبات والإجراءات الإدراية ٥- يجب على الدولة أن تدعم البرامج الرسمية والمبادرات الشعبية لتخليد ذكرى الضحايا وتثقيف المجتمع فما يتعلق بالعنف السياسي الماضي وتخليد الذاكرة التأريخية ٦- يجب على الدول أن تدعم وتحترم الوسائل التقليدية والأهلية والدينية في التعاطي مع الإنتهاكات السابقة ٧ – تشارك الدول في الإصلاح المؤسسي لدعم سيادة القانون وإستعادة ثقة الجمهور تعزيز الحقوق الأساسية و دعم الحكم الرشيد: المصدر نفسه ،ص ١٩٨.

[4]) المصدر نفسه ، ص ١٦٨ .

ولقد أشارت فافانيتم بيلاي مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الى (أن مساعي العدالة الإنتقالية يجب أن تقوم على حقوق الإنسان وأن تركز على نحو منسق على حقوق وحاجات الضحايا وأسرهم وعلى ضرورة إجراء حوار وطني، فالأشخاص الذين تضرروا من جراء أفعال القمع أو النزاع في الماضي يحتاجون الى التعبير عن آراءهم بحرية يتسنى لبرنامج العدالة الانتقالية أن يراعي تجاربهم ويحدد حاجاتهم وإستحقاقاتهم).([1]) كما يقول كل من مارك فريمان و بريسيلاب هاييز من المركز الدولي للعدالة الإنتقالية (أن ثمة منافع محتملة يمكن لجان الحقيقة والمصالحة أن تساعد على قيامها أو تطويرها ومن ذلك إثبات الحقيقة في شأن الماضي ومحاسبة مرتكبي إنتهاكات حقوق الإنسان وتوفير منبر عام للضحايا أو ذويهم وحفز النقاش العام وإثراءه والتوصية بتعويضات للضحايا وإقتراح الإصلاحات القانونية والمؤسسية اللازمة وتعزيز المصالحة الإجتماعية والمساعدة على تعزيز الإنتقال الديمقراطي).([2])

وبالإمكان تحديد أبرز وظائف العدالة الإنتقالية.([3])

١: كشف حقائق عن الماضي المنتهك وتحديد المسؤوليات وتحقيق الإنصاف بشأنها.

٢: تحديد جبر الإضرار الفردية والجماعية وإقتراح ضمانات عدم تكرارها .

٣: تعزيز ثقافة حقوق الإنسان ومبادئها وقيمها إضافة الى قضايا العدالة والسلم وبناء الديمقراطية وكيفية التحول إليها وذلك من خلال تشكيل لجان تشارك فيها الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والجامعات.

٤: تستهدف اللجان المسؤولة عن العدالة الإنتقالية إعادة الإعتبار لكرامة الإنسانية وحفظ الذاكرة الجماعية الفردية وإعادة تأكيد صفة المواطنة .

٥:تعمل هيئات الحقيقية والمصالحة من أجل تفعيل حق المجتمع في معرفة ماذا جرى وذلك برفع المحرمات التي طبعت علاقته بالإنتهاكات الجسيمة بفعل العنف وثقافة الخوف .

٦: تساهم مجموع أعمال هيئات الحقيقة والمصالحة في إغناء الثقافة الديمقراطية في أبعاد الإنسانية الحقوقية والإجتماعية والسياسية ورفع المنسوب الثقافي لديناميات الإنتقال وتوحيد السلم وحكم القانون .

٧: بذل جهد لتجاوز الصراع والعنف وبناء المصالحة الوطنية كخطوة ضرورية لولوج عتبة الإنتقال . إستنادا لكل ما ذكرناه نقول إن العدالة الإنتقالية هي آلية ممكن من خلالها ندير

---

[1]) مفوضية الأمم المتحدة : أدوات سيادة القانون في الدول الخارجة من النزاعات ، نيويورك ، جنيف ، ٢٠٠٩.

[2]) مارك فريمان و بريسيلاب هاينز : المصالحة ، المركز الدولي للعدالة الانتقالية ، نيورك ، ٢٠٠٤ .

[3]) أحمد شوقي بنيوب: مصدر سابق، ص٢٠٣-٢٠٥.كذلك ينظر: كمال عبد اللطيف : مصدر سابق ، ص ٢٤-٢٦.

المجتمع قانونيا وسياسيا وثقافيا لتكون أحد محفزات الإنتقال الى الديمقراطية، وهنا لابد التركيز على الجانب الأخير لأن إذا كان الجانب الأول والثاني له أهداف آنية فالجانب الثالث (الثقافي) له أهداف طويلة الأمد بإعتباره مسار لتنشئة أجيال الضحايا بشكل خاص والمجتمع بشكل عام، ولابد من خلال هذه العملية إعادة الضحايا وذويهم الى الحالات الإنسانية الطبيعية بنزع الحقد والكراهية والإحساس بالظلم والرغبة في الإنتقام من داخلهم وأستبدال هذا الشعور بالمحبة والتسامح والتعامل الهادئ مع الإنتقام وبالتالي تحقيق المصالحة الوطنية. ولكي لاتتحول العدالة الإنتقالية الى العدالة الإنتقامية لابد التركيز على التغير القيمي الجماعي الى جانب الدعوة الى تكوين وعي وثقافة عالية ملمة بضرورة لهذه المسائل، وهذا بحاجة الى مجتمع مدنى قوى ومؤسسات قوية لمتابعة هذا الموضوع، وعليه نرى أن عملية العدالة الإنتقالية بأبعادها المؤسسية والإدارية والقانونية والثقافية يمكن أن تكون عامل مساعد لتعلم كيفية الإنتقال الى العدالة بهدف الإنتقال الديمقراطي، وإلا ستبقى الديمقراطية أداة في يد القوى ضد الضعيف وفارغة المضمون وإمكانية العودة الى الشمولية واردة جداً.

٤-الشرط الرابع:الشروط الإجتماعية- الإقتصادية : من العوامل الإجتماعية التي تؤكد عليها جل دراسات الإنتقال الديمقراطي قضية التجانس والتكامل الوطني وغياب النزاعات الإثنية والطائفية وضرورة الإجماع الشعبي على تعريف الشامل للهوية الوطنية، فالشعور بالتهميش والإستبعاد من طرف أي مجموعة عرقية دينية لغوية أو طائفية الذي يمس ذاتها على كل الأصعدة الإجتماعية الإقتصادية الثقافية والسياسية يقوض عملية الإنتقال ويقف عقبة أمامها بتهديده للإستقرار السياسي وتقوية النزاعات الإنفصالية لذلك من المهمات الأساسية للنخبة السياسية في هذه المرحلة التأكيد على الوحدة الوطنية وحل إشكاليتي الهوية والإندماج .

كما إن توجيه الإنتقال الى الديمقراطية نحو النجاح وترسيخ النظام الديمقراطي تتطلب التصدي للمشكلات الإقتصادية والإجتماعية وذلك أن الإستقرار الديمقراطي يوجد غالبا في الدول التي حققت معدلات عالية أو متوسطة من التنمية الإقتصادية. وقد أكد كل من صموئيل هنتنغتون ولاري دايموند خلال دراساتهم عن بلدان الإنتقال على أن لا يكتب نجاح لهذه العمليات إلا في البلدان التي حققت معدلات متوسطة فما فوق للتنمية الإقتصادية وتوصلوا الى نتيجة مفادها أن الفقر يمثل عقبة أمام الإنتقال الديمقراطي وبالذات أمام المشاركة السياسية([1])، حيث هناك ترابط واضح بين عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية مع عملية الإنتقال

[1]) د.عمار على حسن:الديمقراطية والتنمية،بحث منشور على الموقع الألكتروني التالي في ٢٠١٦/٧/١ www.ahram.Or.

الديمقراطي، تتضمن هذه العملية تبني سياسات لمعالجة الإختلال في توزيع الثروات ما يسمى بإستراتيجيات الهندسة الإجتماعية والإقتصادية التي تضمن تحقيق فريد من العدالة الإجتماعية وتقليص التفاوتات الإقتصادية والإجتماعية ما تسهم في تسهيل عملية الانتقال([1])، والتنمية الإقتصادية والإجتماعية والتعامل السليم مع الإستثمار وتوزيع الثروات وتحقيق العدالة الإجتماعية والإقتصادية من خلالها وما تشيعه من تكافئ يساهم في تقليص حدة الصراعات وظواهر العنف والإحتجاجات كما تسهم هذه السياسات في تدعيم و توسيع قاعدة الطبقة الوسطى الركيزة الإجتماعية الأساسية لمشروع الانتقال بإعتبارها عنصر الإستقرار والتوازن داخل المجتمع وأكثر من ذلك قاعدة لقوى متعددة ومتنافسة خاصة إنها تشكل القاعدة الأساسية للعديد من الأحزاب والحركات السياسية وتساهم في بناء المجتمع المدني والنقابات المهنية والصحافة الحرة .

ويرى كثير من المنظرين أن مستويات عالية من التنمية الإقتصادية تترافق مع إنتشار التعليم وإنحصار الفجوة في توسيع الدخل الإجمالي للبلد ما يؤدي أيضا الى تراجع الإحساس بالتهميش وغياب العدالة لدى الطبقات الدنيا ويدعم الأمن الشخصي والمجتمعي بالإضافة الى بروز طبقة وسطى حيث ينعكس هذا العامل بشكل أساسي على علاقات الأفراد والمجموعات في السياق السياسي عبر تجنب المواقف المتطرفة وشدة الإستقطاب السياسي والإجتماعي وظهور قيم الإعتدال والتسامح.([2]) ويؤكد غرايم جيل على ضرورة مرافقة سيرورة الإنتقال النمو الإقتصادي لأنه يساعد على تحقيق العدالة الإجتماعية وفي ظلها يصبحون الناس أكثر إعتدال وعقلانية وأقل تأثيرا بالإتجاهات الراديكالية ورافضين الصراع، كما أن النمو الإقتصادي يؤدي الى نشوء واسع من المنظمات الإجتماعية الحرة المستقلة التي لا تراقب عمل الحكومة فحسب بل تزيد وتصقل المشاركة والمهارات السياسية وتقدم وتنشر آراء جديدة وعلى هذا النحو يعد النمو الإقتصادي وسيلة هامة تساعد وتسهم في نشوء مجتمع المدني التي هي ركيزة الأساسية في آليات العمل الديمقراطي في مرحلة الإنتقال.([3]) ويقول شارل عيساوي (أن الناس بإستمرار مضطرون للبحث عن إشباع حاجاتهم اليومية الضرورية سيكونون بأستمرار فريسة لكل ديماغوجي يعد

---

[1]) إبراهيم توفيق حسنين : دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، مصدر سابق ، ص ١٨٩ .

[2]) Philip Schmitter ,Contrasting appraches to Political Engineering, constitutionalizartion-Democratization, European University Institute, February ,2001 www.iue.it/sps/faculty/current Professors/Schmiher pdf files.

[3]) غرايم جيل ، مصدر سابق ، ص ٩ -١٠

بمساعدتهم وتحسين أحوالهم).([1]) لذلك لابد في مرحلة الإنتقال التركيز على رفع مستويات الدخل الفردي والظروف المعيشة لإبتعاد المواطنين ليكونو ضحية للديماغوجية لكن مهيئين لأن يكونوا فاعلين سياسين في القضايا التي تخص شؤونهم .

طالما مرحلة الإنتقال الى الديمقراطية هي مرحلة حرجة وصعبة وإمكانية الرجوع الى مرحلة ماقبل الديمقراطية إحتمالية واردة غالبا فلابد توفير عدة شروط أو محفزات تمهد الطريق لتدعيم حركة الديمقراطية بعض منها تتعلق بالثقافة السياسية و وجود نخبة مستنيرة تتفهم ضرورة الديمقراطية و التعامل السليم معها ما يؤدي الى بناء نظام سياسي يستحيب لمتطلبات الديمقراطية في السياسات العامة وتوفير بنية إقتصادية إجتماعية مساعدة لها الى جانب وضع آليات ضرورية لتعامل مع الماضي من خلال الإنتقال الى العدالة وتطبيق العدالة الإنتقالية بأبعادها المتعددة .

الخاتمة: في نهاية الدراسة نقر بالإستنتاجات الآتية حول الإنتقال الى الديمقراطية:

١: تشير الى المراحل البدائية لعملية الإنتقال الديمقراطي وقد تستمر فترة غير قليلة وهي إنتقال شكلي إجرائي دون أن تمس أساس وجوهر الدولة والمجتمع وتحمل مخاطر الإرتداد مرة أخرى الى النظام السلطوي لذلك هي بحاجة الى قطع شوط آخر ليطال الجانب الثقافي والمؤسساتي لترسيخ الديمقراطية.

٢: توجد نظريات مختلفة لتفسير عملية الإنتقال إذ تركز بعض منها على أهمية التحديث والتنمية الإقتصادية وآثارها الإجتماعية كإرتفاع دخل الفردي ونسبة التعليم وتزايد الوعي والمشاركة في حين تركز أخرى على التغيير التأريخي في بنى وقوة السلطة داخل المجتمع والتي تترتب عن تغيرات أوسع إقتصادية وإجتماعية وسياسية كتلك التي يحدثها النظام االديمقراطي من حراك إجتماعي و إقتصادي وتكوين الطبقة الوسطى، وإتجاه آخر تركز على دور النخبة السياسية والتفاعلات وموازين القوة بين السلطة والمعارضة في تحديد مسار الديمقراطية من شكل الإنتقال الى إحتمالات الترسيخ بالنظر الى قدرة النخبة على توجيه الثقافة السياسية التي تتسم بعدم حتمية حيث تؤثر وتتأثر بطبيعة النظام السياسي والى كون المؤسسات نتاج وتعبير عن تفاوض وتوافق النخب، وأقرينا إن عامل النخبة السياسية عامل موجه لنجاح إنتقال الديمقراطي دون إنكار الحوافز الأخرى في تفسير هذه الظاهرة المعقدة.

---

[1]) شارل عيساوي:الشروط الإقتصادية والإجتماعية للديمقراطية في الشرق الأوسط ،مقالة مترجمة للكاتب في مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ع/ ٣٢٢ ، السنة /٢٨ ،ك١/ ٢٠٠٥ ، ص ١٤ ومابعدها .

٣: تداخل وترابط وتقاطع وتشابه وترادف وتمايز مابين الإنتقال الى الديمقراطية والتحول الديمقراطي واللبرلة والإصلاح السياسي فهما وتطبيقا.

٣: وجود أنماط مختلفة للإنتقال الى الديمقراطية سواء من الأعلى أي ديمقراطية النخبة أو من خلال الإتفاق والتفاوض والتسوية والتواصل بين النخبة الحاكمة والمعارضة السياسية أو عن طريق الثورة وتغير النظام من قبل الجماهير. وأكدنا على النمط الثاني بإعتبارها أكثر قربا من الإنتقال للديمقراطية ولايؤدي الى إضرار بمصالح طرف معين بل إستفادة الكل .

٤: يتفق أغلبية الباحثين على أن الإنتقال لايتم بدون مروره بمراحل عدة -على رغم إختلافهم في تسمية هذه المراحل- تبدأ بإنهيار النظام التسلطي وتنتهي بإنضاج نظام ديمقراطي ، وأكدنا إن المراحل التي لا يتم فيها فصل تام بين النظام الديمقراطي والنظام غير الديمقراطي هي الإنتقال الى الديمقراطية دون الإنتقال الديمقراطي التي تنتهي بتبني الديمقراطية كنظام للحكم ودمجها في الثقافة الوطنية لتنعكس على سلوك الفردي والجماعي بإعتبارها تتضمن خلقا وقيمة.

٥: هناك عدد من الأسباب تساهم في بدء عملية الإنتقال، بعض منها داخلية مرتبطة بتغيرات إقتصادية إجتماعية سياسية ثقافية وبعض منها خارجية تتعلق بالضغوطات الذي يمارسه النظام الدولي على الدول ، وبشكل العام الإنتقال بحاجة الى تهيئة داخلية ودعم خارجي.

٦: طالما الديمقراطية حق ينتزع، الإنتقال الثاني(لترسيخ الديمقراطية)هي أصعب من الإنتقال الأول (الإنتقال الى الديمقراطية)غالبا ماتكون شكلية، لذلك لابد الأولى ترافقها محفزات حتى تنتقل الى الثانية. وهذه المحفزات تتعلق بالجانب الثقافي الذي يتطلب أن تصبح الديمقراطية قيمة لدى الأفراد والجماعات وبالذات النخبة السياسية إضاقة الى نجاح الدولة في أدائها للسياسات العامة وتحقيق المشاركة والمساواة وبناء دولة قوية بمؤسساتها فضلا عن تحقيق العدالة الإنتقالية لإستعادة حقوق مسلوبة في ظل نظام السابق.

قائمة المصادر//

أولا: المعاجم والقواميس

١. إبراهيم مصطفى وأخرون: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية ، ط٣، مصر، ٢٠٠٤.

٢. أبن منظور: لسان العرب، دار المعارف، بيروت، ص ٤٥٢٩.

٣. مجموعة من اللغوين العرب:المعجم العربي الأساس،المنظمة العربية لتربية والثقافة والعلوم، د.ت.

ثانيا: الكـــــتـــــب العربية

١. إبراهيم توفيق حسنين : دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث – في إتجاهات حديثة في علم السياسة، المحرر على الدين هلال، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، القاهرة ، ١٩٩٩.

٢. أحمد البرصان: الدوافع والأبعاد السياسية للإنفتاح الديمقراطي في المنطقة العربية ،في مجموعة مؤلفين: التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات، جامعة أل البيت ، عمان ، ٢٠٠٠.

٣. أحمد شوقي بنيوب: العدالة الإنتقالية- المفهوم والنشأة والتجارب ،في مجموعة مؤلفين :الطائفية والتسامح والعدالة الإنتقالية،سلسلة كتب المستقبل العربي/٦٦، ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،ط١، ٢٠١٣ .

٤. أحمد طلعت: الوجه الآخر للديمقراطية، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،١٩٩٩.

٥. آرنت ليبهارت: الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد،ت:حسني زينة،معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد ،٢٠٠٦ .

٦. بلقيس أحمد منصور: الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، مكتبة مدبولي،القاهرة، ط١ ،٢٠٠٤.

٧. تشارلز تيللي:الديمقراطية،ت:محمد فاضل طباخ،مركز دراسات الوحدة العربية،ط١، بيروت ،٢٠١٠.

٨. توفيق إبراهيم حسنين:التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر،مكتبة الشرق الأوسط، القاهرة ،٢٠٠٦.

٩. ثناء فؤاد عبدالله: أليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ٢٠٠٤.

١٠. جلال عبدالله معوض: العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في أسيا،مركز دراسات الأسياوية، جامعة القاهرة ، ١٩٩٧.

١١. راوية توفيق:الحكم الرشيد والتنمية في أفريقيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٥.

١٢. السيد عبد الحليم الزيات: التنمية السياسية، دراسة في علم الإجتماع السياسي،ج١، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ٢٠٠٢.

١٣. السيد يسين:الإصلاح العربي بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي،دار الفجر للنشر،ط٢، القاهرة ،٢٠٠٧.

١٤. صموئيل هنتنغتون: الموجة الثالثة- التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ت : عبد الوهاب علوب ، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ، ط١، بيروت ، ١٩٩٣.

١٥. عبد الاله بلقزيز: الإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي ، المؤتمر القومي العربي السابع حول حال الأمة العربية ، القاهرة ، أذار ١٩٩٧.

١٦. عبد الحسين شعبان:العدالة الإنتقالية مقاربات عربية للتجربة الدولية،مجموعة مؤلفين:الطائفية والتسامح والعدالة الإنتقالية،سلسلة كتب المستقبل العربي/٦٦ ،ط١،بيروت ، ٢٠١٣.

١٧. عبد الغني نصرعلى الشميري: سياسة الإصلاحات الأمريكية في المنطقة العربية بين القيم والمصالح ، منتدى المعارف ، ط١ ، بيروت ، ٢٠١٤.

١٨. عزمي بشارة و د. سيد سعيد محمد : إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، مواطن للنشر ، ط١، فلسطين ، رام الله ، ١٩٩٧.

١٩. علي الدين هلال:الديمقراطية وهموم الإنسان العربي، في مجموعة مؤلفين: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،١٩٨٣.

٢٠. غرايم جبل:ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني،ت:شوكت يوسف،دار التكوين النشر، دمشق،٢٠٠٩.

٢١. غيليرمو أودونيل وفليب شميتر:الإنتقالات من الحكم السلطوي، معهد دراسات الاستراتيجية، بغداد- بيروت ،٢٠٠٧.

٢٢. غيورغ سورنسن: الديمقراطية والتحول الديمقراطي ، ت: عفاف بطانية ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، قطر،٢٠١٥.

٢٣. كمال عبد اللطيف : العدالة الإنتقالية والتحولات السياسية في المغرب ، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، بيروت ، ط٢ ، ٢٠١٤ .

٢٤. لاري دايموند : مصادر الديمقراطية - ثقافة المجموع أو دور النخبة، دار الساقي ،بيروت، ١٩٩٤.

٢٥. لاري دايموند: روح الديمقراطية-الكفاح من أجل بناء مجتمعات ،ت:عبد النور الخراقي،الشركة العربية للأبحاث والنشر، ط١،بيروت، ٢٠١٤.

٢٦. مارك فريمان وبريسيلاب هاينز: المصالحة، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، نيورك ،٢٠٠٤.

٢٧. محمد زاهي بشير المغيربي قراءات في السياسة المقارنة- قضايا منهاجية ومداخل نظرية،جامعة قاريونس، ط٢، بنغازي ،١٩٩٨.

٢٨. محمد سيد سليم و السيد صدقي عابدين :التحولات الديمقراطية في آسيا ، مركز دراسات الآسيوية ،كلية الإقتصاد و العلوم السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة،١٩٩٩.

٢٩. محمد نور الدين أفاية: القوى الإجتماعية للثورة في مجموعة مؤلفين ، الثورة والإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي ، نحو خطة طريق ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢ ، ٢٠١٢.

٣٠. محمد نور الدين أفاية: الديمقراطية المنقوصة، من ممكنات الخروج من التسلطية وعوائقه ، منتدى المعارف ، ط١ ، بيروت، ٢٠١٣.

٣١. مفوضية الأمم المتحدة: أدوات سيادة القانون في الدول الخارجة من النزاعات ، نيويورك ، جنيف ، ٢٠٠٩.

٣٢. يوسف الشويري:الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي،في مداخل الإنتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٥.

ثالثا:البحوث والدوريات

١. أيمان أحمد: قراءات نظرية – الديمقراطية والتحول الديمقراطي ، مجلة المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مصر ، مارس / ٢٠١٦.

٢. توفيق إبراهيم حسنين : التطور الديمقراطي في الوطن العربي- قضايا و إشكاليات مجلة السياسة الدولية ، ع /١٤٤، أكتوبر/ ٢٠٠٠ .

٣. جاك ماريل ونزاونكو:أفريقيا والديمقراطية،ت: فرحات توما، المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية، ع/١٢٨، مايس/١٩٩١.

٤. حمدي عبد الرحمن حسن: ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا – القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، مجلة السياسية الدولية، السنة ٢٩، ع /١١٣، تموز/١٩٩٣.

٥. رضوان زيادة: الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية من عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي ،ع/٣٣٤،ديسمبر/٢٠٠٦.

٦. شارل عيساوي:الشروط الإقتصادية والإجتماعية للديمقراطية في الشرق الأوسط ،مقالة مترجمة للكاتب في مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ع/ ٣٢٢ ، السنة /٢٨ ، ك١/ ٢٠٠٥.

٧. عامر حسن فياض : الديمقراطية الليبرالية في مركبات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية أزاء الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، ع ٢٦١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ت٢/ ٢٠٠٠.

٨. عبد الوهاب المصري: الشورى والديمقراطية والعلاقة بينها، مجلة الفكر السياسي، ع/٢، ربيع/١٩٩٨.

٩. معتز بالله عبدالفتاح :الديمقراطية العربية بين محددات الداخل و ضغوطات الخارج، مجلة المستقبل العربي ،السنة/٢٨، ع/٣٢٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،أبريل/٢٠٠٦.

رابعا: التقارير

١. تقرير الأمين العام الى مجلس الأمن الدولي بشأن سيادة القانون والعدالة الإنتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات مابعد الصراع في ٢٤/آب/ ٢٠٠٤، المرقم S/٢٠٠٤/٦١٦ ، الفقرة ٨.

٢. مركز الدراسات الإستراتيجية: التقريرالإستراتيجي العربي لعام١٩٨٩، مؤسسة الأهرام، القاهرة،١٩٩٠ .

٣. مركز الدراسات الحضارية : تقرير الأمة (١٩٩١- ١٩٩٢) ، القاهرة ، ١٩٩٣.

خامسا:المصادر الألكترونية

١. عمار على حسن:الديمقراطية والتنمية،بحث منشور على الموقع الألكتروني التالي www.ahram.Or

٢. محمد تركي سلامة:الإصلاح السياسي-دراسة نظرية،موقع موسوعة دهشة، www.dahsha.co

٣. محمد زاهي بشير المغيربي : الديمقراطية والاصلاح السياسي، منتدى الحوارات على الموقع الألكتروني التالي : www.hewarat.com

سادسا: الكتب والمجلات باللغة الإنكليزية

1. Larry Diamond , Juanlinz and Symor Mortin Lipset , Democracy in Developing Countries , Latin America , Lynne rienner , 1989.

2. Lucian W .Pye and Sidny Verba,Political Culture and Political Devlopment,Princeton , NJ; Princeton University Press,1965.

3. Saliba Sarsar, Quantifing Arab Democracy, Democracy in the Middle East ,Middle East,Quarterly,summer2006.

4. Seymoure Martin Lipset, Political Man, Tthe Social Bases of Politics expanded ed. Baltimore Mojohns HopkinsUniversity Press 1950.

5. Stephn J.King, The New Athoritrianism in the Middle East and North Africa, Bloomington In Indiana University Press ,2009,p18-19.

6. Thomas Carothers, The end of the Fiansition Paradigm , in Thomas Carothers , Critical Mission ,Essays on Democracy promotion , Washington DC Carngie Endowment for International Peace 2004.

7. Webstres New English Dicitionary , London , Newyourk, longman,1990.

8. Dankwart Rustow, Transition to Democracy ,Towrd a Dynamic model comparative politics , jornal of democracy,vol12 . no3 , April , 1970 .

9. Francis Fukuyama,The Primacy of Culture, journal of democracy, vol.6.no1, january 1995.

10. Gullermo O'Donnell,Delegative Democracy,Journal of Democracy ,vol.5, no.1,January,1994.

11. John Higley and Michael Burton, The Variable in Democratic Transition and Breakdawns , American Sociological Review , vo 1.55 , 1989.

12. Josef Richard, Democratizetion in Africa after 1989, comparative and theoretical perspectives ,comparative politics, vol 29 , April 1997.

13. Khagram Sanjeev, Demecracy and Democratization in Africa, Aplea pragmatic possibilism , Africa today , vol . 40 . no . 4 , 1993.

14. Larry Diamond, Election with out Democracy ,Thinking about Hybrid Regimes, ،vol. 13 ,no .2 , April 2002.

15. Michael Mcfaul, Transition from Post Communism, Ibid،vol.16, no.3, july2005.

16. Micheal .Hudson, Democratization and the Problem of Legitimacy in Middle East Politics, Middile East Studies Associstion Balletine , vol . 22 . no 2 1983 .

17. Philip Schmitter ,Contrasting appraches to Political Engineering, constitutionalizartion - Democratization, European University Institute, February ,2001 www.iue.it/sps/faculty/current Professors/Schmiher pdf files.

18. Samuel Huntinigton,How Countries can Democratize ,Political Science , Qurarterlty, vol.106 .no4.1991-1992.

19. Sang Mook Lee, Democratic Transition and the Consolidation of Democracy in South Korea – Taiwan, journal of democracy , vol. 103 , no. 1 , july 2007 .

20. Thomas Carothers ,The End of Transition Paradim, Jorurnal of Democracy, vol.13،no.1, 2002.

21. www.freedom hous.org\report\freedom world\2016.

الملخص

تبحث هذه الدراسة في المحاور الأساسية لموضوع الإنتقال الى الديمقراطية بهدف تحديد ماهيتها طالما أصبحت هذه القضية وموجاتها وإنتكاساتها تشكل مبحثا رئيسيا في دراسة علم السياسة في وقتنا الحالي ، كما إنها باتت سيرورة واقعية لأغلبية بلدان العالم سواء من خلال الإنتقال لترسيخ الديمقراطية أو إنتقالة شكلية مقتصرة على خطوات بدائية لإسقاط الديكتاتورية أو إنتكاسات حقيقية للعملية الديمقراطية.

وعليه تسعى هذه الدراسة الى مناقشة شمولية للإنتقال الى الديمقراطية بكل جوانبها النظرية والعملية من خلال عرض وتحليل الإطار المفاهيمي والنظرياتي والآلياتي للعملية الديمقراطية والإنتقال اليها، وفي السياق نفسه حاولت الدراسة البحث حول أسبابها ومحفزات نجاحها والمفاهيم المرادفة لها.

وتوصلت الدراسة الى أن الإنتقال الى الديمقراطية هي الخطوات البدائية لعملية متعددة المراحل والأبعاد قد تكون إنتقال شكلي إجرائي تحمل مخاطر الإرتداد الى الإستبدادية مرة أخرى، أو إنتقالة حقيقية نحو ترسيخ الديمقراطية مع التأكيد على ضرورة تهيئة الداخل مع دعم الخارج لها.

پوختە

ئەم لێکۆڵینەوەیە تۆێژینەوەیە لە تەوەرە سەرەکییەکانی بابەتی گواستنەوە بۆ دیموکراتی دەکات بە ئامانجی دیاریکردنی نێوەرۆکەکەی، لەبەرئەوەی لە کاتی ئێستادا شەپۆلەکانی ئەم پرسەو شکستەکانیان تۆێژکاریەکی سەرەکی لە لێکۆڵینەوەکانی زانستی ڕامیاری پێکدەهێنن، هەروەها ئەم پرۆسەیە بۆتە ڕێڕەوگەیەکی واقیعیانە بۆ زۆربەی وڵاتانی جیهان ئیتر ئەگەر مەبەست لێی گواستنەوەیەکی ڕاستینە بێت بۆ پتەو کردنی دیموکراتیەت یان لە میانەی گواستنەوەیەکی شێوەگەراییەوە کە تەنها لەسەر هەنگاوگەلێکی سەرەتاییانە دەوەستێت بۆڕوخاندنی دیکتاتۆرییەت یاخود شکستپێهێنانی کۆی پرۆسەی گواستنەوەکە بێت.

لەسەرئەوە ئەم خوێندنەوەیە هەوڵێکە بۆ مشتومریکی گشتگیر لە بارەی گواستنەوە بۆ دیموکراسیەت بەسەرجەم لایەنە تیۆری وپراکتیکیەکانی ئەمەش لە ڕێگەی خستنە ڕوو شیکردنەوەی چوارچێوەی چەمکیانەو تیۆریانەو میکانیزمیانەی ئەم پرۆسەیەو چۆنیەتی گواستنەوە بۆی ، بەهەمان شێوە لێکۆڵینەوەکە هەوڵی تۆێژینەوەی هۆکارەکان و پاڵنەرەکانی سەرکەتنی ئەم پرۆسەیەو دیاریکردنی چەمکە لێکچووەکانی دەدات.

لە کۆتاییدا ئەم لێکۆڵینەوەیە بەو دەرئەنجامە گەیشتوە کە گواستنەوە بۆ دیموکراسیەت بریتییە لە هەنگاوە سەرەتاییەکانی پرۆسەیەکی فرە قۆناغی فرە ڕەهەند کە ئەکرێت گواستنەوەیەکی شێوەییانەی کارکردگەراییانە بێت کە جارێکی تر مەترسییەکانی گەڕانەوە بۆ دیکتاتۆریەتی لە هەگبەدا بێت ، یان گواستنەوەیەکی ڕاستەمێز بێت بەرەو پتەوکردنی دیموکراسیەت لەگەڵ جەختکردن لە پێویستی فەراهەمکردنی ناوخۆ لەگەڵ پاڵپشتی دەرەکییانە بۆی.

Abstract

This study examines the main aspects of transition to democracy and aims to identify and assess the subject matter's essence and significance. The issue of democratic transition, its waives, and seatbacks have now become an essential topic of research for political science. Moreover, transition to democracy has also been a practical issue in many countries across the world in the form of transitioning towards strengthening democracy or in the shape of removing dictators and taking initiatives towards establishing democratic systems.

In other cases, studies have focused on the seatbacks suffered by transition to democracy. Building on these, this study aims to engender a general debate over all aspects of transition to democracy through an analysis of the conceptual, theoretical, and procedural frameworks of the democratic process and its transitional trait. In the same context, the study attempts to examine the causes of a successful transition to democracy.

The study concludes that transition to democracy represent the first steps within a multi-stage and multi- dimensional process. The study argues that

transition to democracy could be only formal-procedural and thus could entail the risk of a retreat towards tyranny again. The transition, however, could be a real one and could involve enhancing democratic principles while stressing the need for both domestic preparation and external support.